الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور السياسة المالية في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر للفترة(2000-2016)

إعداد الطلبة:

– تواتي طارق

– كوت حمزة

– رداد علي

تحت إشراف الأستاذ:

مسعودي زكرياء

لجنة المناقشة

أ/د ناصر حميداتو	أستاذ تعليم عالي	بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
أ زكرياء مسعودي	أستاذ محاضر صنف أ	بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د حنان بقاط	أستاذ محاضر صنف ب	بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

شكر و عرفان

الحمد والشكر لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون والصلاة والسلام على سيد الشاكرين وإمام الحامدين نبينا محمد وعلى اله وصحبه وسلم أجمعين.

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل **مسعودي زكريا** الذي تولى الإشراف على عملنا هذا والذي لم يبخل علينا بتوجيهنا ونصائحه

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذتنا في كامل مشوارنا الدراسي، ونخص بالذكر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

بجامعة حمه لخضر بالوادي.

وفي الأخير نتقدم بأصدق عبارات الشكر والامتنان إل كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد.

لكل هؤلاء شكرا جزيلا.

الإهداء

الحمد الله رب العالمين وصلاة وسلام على سيدنا محمد اشرف المرسلين حمل الرسالة ومؤدي الأمانة

صلوات الله عليه وعلى أله وأصحابه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

اهدي ثمره العمل المتواضع

إلى التي جعل الله جنه تحت قدميها والى التي تحملت مشقه الحياة من أجلي إلى منع الأمل الصافي وبلسم الشقاء إلى

إلى القلب الأبيض والأمل المشرق الذي لايغيب ضوءها المنير إلى من تمنت لي الخير كله

الكي ازكي العبارات "يأمي الغالية

الي من انفق الغالي والثمين من اجلي إلى النفس العزيزة على قلبي إلى القلب الحنون الذي اعتز به ولأعز لا لي من دونه

إلى يا من كلت أنامله ليقدم لنا لحظه السعادة الذي مهد إلى طريق العلم

إلى القلب الكبير إليك أجمل كلماتي

.....أبي العزيز:.....

إلى من يعجز اللسان عن وصفهم ويرتاح القلب بوجودهم الى الأعمدة التي ارتكز عليها

إخوتي وأخواتي .صادق عمار هشام اعميرة واسراء و رحاب

إلى أميرات نفوس العطرة جدتي مباركه .وخيره وعمتي صباح وليلي

إلى من تحلو بالإخاء وتتميز بالوفاء والعطاء صديقاتي العزيزات هناء وكريمه

إلى أخوتي الذين شركوني في العمل وسعينا فيه معا

طارق وعلى

إلى كل أصدقائى: سليمان، إبراهيم ، بشير زايد، على تجانية ،عادل صولح،خير دين،عثمان،جابر، بوبكر

إلى الذين كانوا لي مصباحا ينير سواد ليلي وشموعا توضح منعطفات سبيلي

أساتذتي المحترمين في كليه علوم ألاقتصاديه

إلي كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

حمزة

إهـــداء

قال تعالى : " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً"

إلى منبع الحنان والحب والعطاء أمي الغالية " اليامنة " أطال الله في عمرها.

إلى الإنسان الذي سعى جاهداً إلى تربيتي وتعليمي وتوجيهي والوقوف إلى جانب بكل ما أوتي أبي العزيز " محمد " حفظه الله ورعاه.

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي إخوتي. وكل الأقارب والأصدقاء.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

أما بعد أتقدم بهذا العمل المتواضع إلى

إلى من باع راحة شبابه ليشق لي الطريق وأشعل سنين عمره ليضيئ لي الطريق

إليك أبي الغالي حفظك الله ورعاك.

إلى من وضعت تحت قدميها الجنة فكانت نبع الحنان ومنبع الأمان وسر السعادة

إليك أمي الحبيبة حفظك الله.

إلى ورود بيتنا إخوتي وأخواتي

إلى كل عائلة " رداد" كبيرا وصغيرا من قريب ومن بعيد

إلى كل أصدقائي البشير، حمزة، طارق .....

إلى كل زميلاتي وزملائي في مسيرتي الدراسية

إلى كل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي.

علي

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل دور السياسة المالية في معالجه مشكله البطالة بالجزائ ر، وذلك من خلال إبراز تطور أدواتهما والمتمثلة في الإنفاق العام و التحفيزات الجبائية و مساهمتها في خلق مناصب شغل و منه تخفيض معدلات البطالة، ومنه قسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول، تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للسياسة المالية ومشكلة البطالة، والفصل الثاني واقع وتطور البطالة في الجزائر، أما الفصل الثالث تناولنا فيه دور برامج الإنفاق والتحفيزات الجبائية في معالجة مشكلة البطالة، و توصلت الدراسة إلى أن بالرغم من فعالية أدوات هذه السياسة في تخفيض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها في الآونة الأخيرة، إلا أنها مازالت تحتاج إلى تقويم من أجل التعديل في هيكل القوى العاطلة الذي مزال يمثل الشباب الفئة الغالبة عليه وبصفة خاصة المتعلمين وخريجي الجامعات .

الكلمات المفتاحيه: البطالة ، سياسة المالية ،إنفاق العام ،تحفيزات الجبائية، الانتعاش الاقتصادي.

Résumé:

Cette étude a pour but d'essayer d'analyser le rôle de la politique budgétaire dans la lutte contre le problème du chômage en Algérie, et en mettant en avant le développement de leurs outils et des dépenses publiques et de la taxe de relance et leur contribution à la création d'emplois et la réduction du chômage, et divisé en trois chapitres, nous avons abordé au chapitre le premier cadre théorique de la politique budgétaire et le problème du chômage, et le deuxième chapitre et la réalité et l'évolution du chômage en Algérie, le troisième chapitre, nous avons traité avec le rôle des programmes de dépenses et de la taxe de relance dans la lutte contre le problème du chômage, et l'étude a révélé que, malgré l'efficacité des instruments de cette politique dans la réduction des taux de chômage À son niveau le plus bas ces derniers temps, mais ils ont encore besoin d'un calendrier pour l'ajustement de la structure de puissance au ralenti qui élue représente la catégorie dominante des jeunes et il est en particulier les diplômés instruits et des collèges.

Mots-clés: chômage, politique budgétaire, dépenses publiques, relance budgétaire, reprise économique.

الفهـــارس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	
كلمة شكر وتقدير	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IV
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية ومشكلة البطالة	
تمهيد	7
المبحث الأول :الإطار النظري للمشكلة للبطالة والنظريات المفسرة لها	**8**
المطلب الأول: مفهوم وأنوع البطالة	9
المطلب الثاني: أسباب وآثار البطالة	11
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لمشكلة البطالة	14
المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية وأدواتها	22
المطلب الأول :مفهوم السياسة المالية وتطورها التاريخي	23
المطلب الثاني: أهداف وأنوع السياسة المالية	26
المطلب الثالث : أدوات السياسة المالية	30
خلاصة الفصل	
الفصل الثاني :واقع وتطور مشكله البطالة في جزائر خلال فترة(2000–2016)	
تمهيد	**36**
المبحث الأول.: هيكل سوق العمل في جزائر	37
المطلب الأول: هيكل القوى العاملة وتوزيعها في الجزائر	37
المطلب الثاني :هيكل القوى المشتغلة وتوزيعها في الجزائر	43
المطلب الثالث:هيكل القوى العاطلة وتوزيعها في الجزائر	49
المبحث الثاني :الآليات المنتهجة لمعالجه مشكله البطالة بالجزائر	54
المطلب الأول:الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEG)	54
المطلب الثاني:الوكالة الوطنية لتسير قرض المصغر(ANGEM)	57
المطلب الثالث:الوكالة الوطنية للتامين عن البطالة (CNAC)	59

المطلب الرابع:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)	60
خلاصة الفصل	62
الفصل الثالث: دور برامج الإنفاق العام والتحفيزات الجبائية في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر خلال الفتره (2000–2016)	
تمهيد	64
المبحث الأول: تطور برامج الإنفاق العام ودورها في معالجه مشكله البطالة بالجزائر (2000–2016)	**65**
المطلب لأول : تطور برامج الإنفاق العام خلال الفترة (2000–2016)	65
المطلب الثاني :دور برامج إنفاق في معالجة مشكل البطالة	71
المبحث الثاني: دور السياسة الجبائية في معالجة مشكل البطالة بالجزائر (2000–2016)	79
المطلب الأول : تعريف وأنواع السياسة الجبائية	79
المطلب الثاني:دور السياسة الجبائية في معالجة مشكل البطالة	84
خلاصة الفصل	87
الخاتمة	89
قائمة المراجع	93

فهرس الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
(01-02)	تطور حجم السكان والقوه العاملة (2000-2016)	38
(02-02)	تطور القوى العاملة في الجزائر حسب النوع	39
(03-02)	تطور القوى العاملة وفق الفئات العمر	41
(04-02)	تطور القوى المشتغلة وفق فئات العمر	43
(05-02)	تطور القوى المشتغلة وفق الجنس	45
(06-02)	تطور القوى المشتغلة وفق القطاع	47
(07-02)	تطور القوى غير المشتغلة (العاطلة) حسب الفئات العمر	49
(08-02)	تطور القوى غير المشتغلة(العاطلة) حسب الجنس	51
(09-02)	عدد المشاريع الممولة وعدد مناصب العمل المستحدثة من قبل (ANSEG	54
(10-02)	توزيع المشاريع الممولة من قبل ANSEG حسب مؤهلات الجنس	**55**
(11-02)	يوضح توزيع المشاريع الممولة من قبل ANSEG حسب النشاط الاقتصادي	56
(12-02)	عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل ANGEM	57
(13-02)	توزيع القروض الممنوحة من قبل ANGEMحسب النشاط الاقتصادي والشريحة العمرية	58
(14-02)	يوضح عدد المشاريع الممولة ومناصب العمل المستحدثة من قبل CNAC	59
(15-02)	يوضح عدد المشاريع الاستثمارية المصرحة وعدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل ANDI	60
(01-03)	مضمون برنامج دعم الانعاش لاقتصادي (2001-2004)	66
(02-03)	مشاريع برنامج دعم الانعاش لاقتصادي (2001-2004)	67
(03-03)	مضمون برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	69
(04-03)	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	**70**
(05-03)	نسبة التشغيل والبطالة خلال فترة الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	74
(06-03)	مناصب الشغل المستحدثة عن طريق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة (2001-2003)	75
(07-03)	نسبة التشغيل والبطالة خلال فترة برنامج دعم النمو(2005-2009)	76
(08-03)	مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة (2005-2009)	77
(09-03)	نسب التشغيل والبطالة خلال فترة البرنامج الخماسي(2010-2014)	78
(10-03)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين (2001-2016)	84
(11-03)	تطور نسبة العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	86

المقدمة

تمهيد

تحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات الأخرى، لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني ، وذلك بفضل أدواتها المعتمدة، التي تعد من أهم أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق التنمية، والقضاء على المشاكل التي من شأنها أن تعوق الاستقرار الاقتصادي.

وتعد البطالة أحد المشكلات الرئيسية لاقتصاديات الدول ، النامية منها و المتقدمة، وتعتبر أيضاً أحد المؤشرات الرئيسية التي لها تأثير كبير على الوضع الاقتصادي الدولي، ويعبر معدل البطالة المرتفع عن تدهور الاقتصاد الكلي، وينعكس عن ذلك آثاراً اقتصادية واجتماعية، كتدني المداخيل وسوء توزيعها وانتشار الفقر، ويربط البعض هذه الظاهرة ارتباطاً وثيقاً بالتخلف ومشكلة القصور الإنتاجية وتدني المستوى المعيشي، لذلك اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة الظاهرة ومحاولة معالجتها والتخفيف من حدتها، فهي إحدى القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع والتي تنال اهتمامًا واسعًا على المستويين النظري والتطبيقي، نظرًا للأهمية الكبيرة التي تكتسيها هذه الظاهرة، فلا تكاد تخلو السياسة الاقتصادية وبرنامج الحكومات من محاولة التخفيض منها والقضاء عليها بواسطة حزمة من السياسيات، ومن أهم هذه السياسيات السياسة المالية.

وقد تبنى الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ما بين 2001-2016 عدة برامج، تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي، معتمدة في ذلك على سياسة مالية توسعية، وهذا بزيادة الإنفاق العام وتقديم تحفيزات ضريبية من أجل خلق مناصب شغل عن طريق زيادة الطلب الكلي الفعال، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة العرض الكلي، ومنه التخفيض في معدل البطالة.

ومن خلال العرض السابق لموضوع الدراسة ونظراً لأهمية السياسة المالية وأدواتها في معالجة مشكلة البطالة ومن خلال ذلك، يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور أدوات السياسة المالية في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر2000-2016 ؟

الأسئلة الفرعية :

من أجل معالجة هذه الإشكالية والإلمام بموضوع الدراسة، تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

01-ما العلاقة النظرية بين السياسة المالية والبطالة ؟

02- ما هو واقع مشكلة البطالة في سوق العمل في الجزائر خلال فترة الدراسة ؟

03-ما هو نوع السياسة المالية المتبعة خلال فترة الدراسة بالجزائر ؟

04- كيف تساهم أدوات السياسة المالية في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر خلال فترة الدراسة ؟

الفرضيات:

من خلال التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

01-العلاقة النظرية بين السياسة المالية والبطالة هي علاقة غير مباشرة.

02-مشكلة البطالة تركزت في فئة الشباب بدون مستوى تعليمي في سوق العمل الجزائري.

03-تبنت الجزائر سياسة مالية توسعية خلال فترة الدراسة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق العام والتحفيزات الجبائية خلال فترة الدراسة بهدف زيادة انتعاش النشاط الاقتصادي .

04-تساهم أدوات السياسة المالية في الجزائر بمعالجة مشكلة البطالة عن طريق زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب وهذا من خلال تبني الفكر الكينزي، الذي يدعم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأجل خلق مناصب شغل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

-تحليل أدوات السياسة المالية ودورها في معالجة مشكلة البطالة.

-الوقوف على الصورة الحقيقية لواقع البطالة في الجزائر .

-التعرف على حجم البطالة في الجزائر .

-التعرف على الجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال برامج الإنفاق والتحفيزات الجبائية للحد من مشكلة البطالة .

أهمية الدراسة:

يكتسي البحث أهميه من خلال الموضوع الذي يعالجه والذي يتعلق بدور السياسة المالية في معالجه مشكله البطالة في الجزائر والتي تكمن في الاعتبارات التالية:

_جاءت الدراسة لتبين واقع وتطور سوق العمل في الجزائر من خلال القوه العاملة والمشتغلة والعاطلة في الجزائر وتحليلها .

-توالي المشاكل على الاقتصاد الجزائري مما يستوجب إعطاء أهمية بالغة لأدوات السياسة المالية و العمل على التقيد بالأهداف المسطرة لتحقيق النمو الاقتصادي وذلك بتقليل معدلات البطالة.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع من بينها:

-الأهمية التي يحظى بها هذا الموضوع في الوقت الراهن.

-طبيعة الموضوع ضمن التخصص .

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: حددت الفترة الزمنية للدراسة من 2000 إلى 2016

حدود المكانية: في الاقتصاد الجزائر .

حدود الموضوع:تقتصر على التحفيزات الجبائية وبرامج الإنفاق ومدى مساهمتها في معالجة مشكلة البطالة .

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسة المالية نذكر منها:

- مداخلة في الملتقى الدولي حول استراتيجيه الحكومة للقضاء على البطالة، وتحقيق التنمية المستدامة الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، خلال الفترة ما بين 15-16 نوفمبر 2011. تحت عنوان " العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر 1973-2008 ، لكل من أحمد أركان، ورابح بلعباس، حيث تبرز إشكالية المداخلة، ما مدى فعالية السياسة المالية في معالجة ظاهرة البطالة ؟

وقد لخّص في هذا الدراسة جملة من النتائج من أهمها: وجود علاقة عكسية بين البطالة والإنفاق العام، ما يعني أن سياسة الإنفاق في الجزائر لها قدرة على معالجة ظاهرة البطالة.

- مداخله بذات الملتقى المذكور أعلاه تحت عنوان: الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل:العجال العمرية، حيث كانت الإشكالية في كيف يؤثر الإنفاق العام على مستويات التشغيل ؟

حيث لخّص الباحث آثار الظرفية لسياسة الإنفاق العام في إتباع سياسة الإنعاش التي تسمح بالخروج من حالات الكساد التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة .

- مداخلة تحت عنوان :الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع أفاق التشغيل في الجزائر الفترة ما بين 2000-2010 لـ: كمال عياشي وسليم بوهديل، عن طريق إجراء دراسة تحليلية لأثر الإنفاق على قطاع التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 حيث لخص الباحثان في دراستهما، أنه بإمكان الجزائر الاستمرار في سياسة الإنفاق التوسعية كأداة لمحاربة ظاهرة البطالة.

- تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري 2000-2016، وهذه الدراسة من مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06،جوان 2017، من إعداد الأستاذ زكريا مسعودي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مضمون برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر المنتهجة وفق سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي تعتبر ذات توجه كينزي، ويركز على الإنفاق الحكومي في زيادة الطلب الكلي لأجل زيادة نمو الناتج المحلي.

- اثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر دراسة قياسيه تحليلية للفترة (1970-2010) وهذه الدراسة هي رسالة الماجستير غير منشوره في العلوم في العلوم الاقتصادية سنه 2010-2011 من اعدد نذير ياسين وشملت هذه الدراسة اثر سياسة النقدية والمالية على البطالة في الجزائر وتم طرح إشكاليه التالية ما مدى تأثير كل من السياستين المالية والنقدية على ظاهره البطالة في الجزائر ؟ حيث لخص الباحث جمله من النتائج ومن أهمها :

-تميزت السياسة الانغلاقية خلال الفترة 1970-1990 بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلات نفقات التسيير او نفقات التجهيز وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة.

- هناك الاختلاف بين مختلف المدارس الفكرية قيما يتعلق بأسباب وجود حاله من البطالة أنتج نوع آخر من الاختلاف بيت هذه التوجهات و هو فيما يتعلق بالسياسات الكفيلة بعلاج مشكله البطالة.

-ان خطر البطالة في الجزائر لا يمكن في حجمها فقط إنما في بنيتها فهي بطالة تمس فئه الشاب وذكور وإناث أكثر من فئات الأخرى.

المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدنا في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي، الذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف الجدل النظري المرتبط بعلاقة السياسة المالية والبطالة، إضافة إلى المنهج التحليلي فيما يخص الجانب المتعلق بتحليل تطور واقع سوق العمل والبطالة ،وبرامج الإنفاق و التحفيزات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

خطة البحث:

من أجل المحافظة عل التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للسياسة المالية ومشكلة البطالة وبدوره ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري للمشكلة البطالة والنظريات المفسرة لها

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية وأدواتها

أما في ما يتعلق بالفصل الثاني واقع وتطور البطالة في الجزائر فقد تم تقسيمه الى مبحثين:

المبحث الأول:هيكل سوق العمل في الجزائر

المبحث الثاني:الآليات المنتهجة لمعالجة مشكلة البطالة بالجزائر

أما في ما يتعلق بالفصل الثالث دور برامج الإنفاق والتحفيزات الجبائية في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر خلال الفترة (2000-2016) فقد تم تقسيمه الى مبحثين:

المبحث الأول:تطور برامج الإنفاق العام ودورها في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

المبحث الثاني: دور السياسة الجبائية في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الفصل الأول

الاطار النظري في السياسة المالية

ومشكلة البطالة

تمهيد:

تحتل السياسة المالية أهمية كبيرة من بين السياسات الأخرى المكونة للسياسة الاقتصادية وهذا نظرا لمساهمتها الكبيرة في تحقيق الأهداف المسطرة، باعتبارها وسيلة تمكن الدولة من خلالها تتدخل في الاقتصاد الوطني من اجل التأثير على مستوى الدخل الوطني ومجرى النشاط الاقتصادي.

وتسعى كل دولة سواء المتقدمة منها أو نامية على دفع عجلة النمو من خلال سياستها المختلفة ويعتبر تخفيض معدلات البطالة من أهم العوائق التي يجب تخطيها ويتم هذا من خلال التخطيط المحنك، وبما أن السياسة المالية عبارة عن أداة في يد الدولة يمكن لها استعمالها في التأثير على النشاط الاقتصادي فان توجيهها سيكون من منطلق تحقيق هذه الأهداف وذلك من خلال التأثير على أدوات مختلفة لهذه السياسة

المبحث الأول : الإطار النظري لمشكلة البطالة والنظريات المفسرة لها

تظل البطالة من أهم القضايا الاجتماعية التي تعكر صفو حياة الأفراد من آن الى آخر، ولا يغدو من سبيل المبالغة القول بان الكثير من المشاكل الاجتماعية بل والجرائم اليومية التي تشهدها الشعوب تعود بجذور عميقة الى وجود مشكلة البطالة.

وفي هذا المبحث سنعرض ما يلي :

- **المطلب الأول : مفهوم وأنواع البطالة**
- **المطلب الثاني: أسباب وآثار البطالة**
- **المطلب الثالث : النظريات المفسرة للمشكلة البطالة**

المطلب الأول : مفهوم وأنواع البطالة

أولا: مفهوم البطالة

تعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها (كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى)[1]

ويقصد أيضا بالبطالة أنها حالة عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذالك نظر لحال سوق العمل ويستبعد من هذا حالات الإضراب أو حالات المرض أو الإصابة .[2]

وتعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل، وراغبين في العمل، وباحثين عن عمل ولكنهم لا يجدون عملا .[3]

ويمكن تعريف البطالة، بأنها وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل وباجر السائد دون ان تجد لها عملا، ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة، ولمعالجة هذا النوع لابد من تدخل الدولة من خلال التدابير والسياسات المناسبة والفعالة .[4]

بحيث نجد تعريف آخر لمنظمة العمل الدولية تعرف العاطل على العمل بأنه: " كل من هو راغب في العمل وراغب فيه ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى ."[5]

ومن خلال التعريف سابق نستنتج أن البطالة هي كل شخص قادر عن العمل ويرغب فيه عند الأجر السائد ولكن لا يجدونه.

---

[1] رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي** دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن عمان2013، ص: 26 .

[2] محمد علاء الدين عبد القادر، **البطالة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص 1 .

[3] حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2014، ص 184 .

[4] محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد كلي**، ط 3،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2013، ص 191 .

[5] International Labour Organization ،WORLD LABOUR ،RAPORT ،ILO ،Geneva ،1995 ،pp ،17 ،18

ثانيا : أنواع البطالة

تنقسم البطالة إلى عدة أنواع نذكرها فيما يلي : البطالة الاحتكاكية ،البطالة الهيكلية،البطالة الدورية،البطالة الموسمية ،والبطالة المقنعة.

1 – البطالة الاحتكاكية :

حيث يكون هناك دوما عدد من أفراد القوة العاملة يبحثون عن عمل لأول مرة، أو يكونون في حالة ما نسميه بالحراك الاجتماعي، أي أنهم ينتقلون من عمل إلى آخر أفضل منه، ويضطرون إلى قضاء بعض الوقت بحثا عن العمل الأفضل . وتتصف هذه البطالة بأنها قصيرة الأجل نسبيا وهي لا غنى عنها في كل المجتمعات .[1]

2– البطالة الهيكلية :

وتعني ارتفاع نسبة البطالة نتيجة تغيرات هيكلية حدثت في الاقتصاد الوطني مرده حدوث تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات أو راجع إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم أو تغيرات سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة .[2]

3 – البطالة الدورية :

إن الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد القومي سواء كانت بشكل أزمة ركود أو تضخم اقتصادي، لابد وان تقود إلى ظهور هذا النوع من البطالة، وهذا يعني أن هذا النوع يتأثر بحركة الاقتصاد القومي والتغيرات التي حدثت فيه، ففي حالة الرواج والازدهار الاقتصادي قد يختفي هذا النوع من البطالة، حيث يقترب الاقتصاد من حالة الاستخدام الشامل، بينما في ظل حالة الركود الاقتصادي والتدهور الاقتصادي قد يعاني الاقتصاد من ظهور هذا النوع من البطالة .[3]

4 – البطالة الموسمية :

وهذا النوع من البطالة غالبا ما يكون رهن الأحوال المناخية والعادات الاجتماعية حيث يتعطل الكثير من العمال خلال جزء من السنة بسبب الأحوال الجوية . ففي فصل الشتاء مثلا غالبا ما يتعطل الفلاحون وعمال البناء وعمال صناعة المشروبات والمأكولات الصيفية، وفي الصيف يتعطل عمال الصناعات الشتوية أي الملابس الشتوية وقد تتعطل الصناعات النسيجية أي الملابس نتيجة لتغير الموضة .[4]

---

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الثقافة، عمان ، 2007، ص :301 .

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2009، ص :234 .

[3] كاظم جاسم العيساوي، محمود الوادي، **الاقتصاد الكلي**، ط،1دار المستقبل، عمان، 2000، ص :130 .

[4] إسماعيل عبد رحمن، حربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، ط 1،دار وائل، عمان، 1999، ص: 136 .

5- البطالة المقنعة :

وهو ذالك النوع من البطالة المختفية أو غير الظاهرة وهي البطالة التي تشمل العمال الذين يعملون دون مستواهم الإنتاجي بسبب الاستغناء عنهم من قبل الصناعات الأخرى التي كانت تعاني من نقص في الطلب الفعال عليها وهذه البطالة تشترط وجود فائض من عنصر العمل في النشاط الاقتصادي حيث تكون إنتاجيته الحدية قيمتها صفر، وهذا الفائض من عنصر العمل يمكن سحبه من النشاط الإنتاجي دون أي يؤثر على الناتج الكلي بسبب أن الإنتاجية الحدية للعمال الذين تم سحبهم تساوي صفرا .

وغالبا ما يوجد هذا الفائض في القطاع الزراعي الذي يستوعب عددا فائضا من العمال إنتاجيتهم الحدية مساوية للصفر يستهلكون دون أن ينتجوا بل يستهلكون فاض إنتاج غيرهم[1]

المطلب الثاني : أسباب وآثار البطالة

أولا:أسباب البطالة في الجزائر:

من بين أسباب البطالة في الجزائر نجد[2] :

- تزايد نسبة البطالة في المناطق التي تحتوي على تجمّعات سكانية أكثر من المناطق التي يقل فيها نسبة عدد السكان، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية وفرص العمل؛ ممّا يؤدّي إلى زيادة الضغط على الإنتاج واختلال سوق العمل .
- استناد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات و ضعف القطاعات الباقية التي لا تمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري.
- التزايد السكاني يؤدي إلى نمو القوى العاملة.
- التزايد المستمر في استعمال الآلات و ارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل و تسريح العمال.
- عزوف الشباب عن الاستثمار المولد لمناصب العمل التي من شأنها أن ترفع من التنمية، وتفضيلهم للنشاط التجاري الذي ينشأ عنه مناصب عمل كثيرة.

[1] إسماعيل عبد رحمن، حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سابق ذكره**، ص 136 .

[2] وهابي كلثوم ، تيشات سلوى، مداخلة بعنوان" **عقود ما قبل التشغيل كإجراء مؤقت للحد من البطالة**"، ملتقى دولي "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"،كلية العلوم الاقتصادية،وعلوم التسيير، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة،يوم 11-12 نوفمبر2014،ص:4.

ثانيا : الآثار المترتبة عن البطالة

للبطالة آثار مباشرة وسلبية على الحالة الاقتصادية للمتعطلين عن العمل، حيث ينخفض دخلهم أو يصل إلى الصفر، ولا تقتصر الآثار الاقتصادية على المتعطلين عن العمل فقط بل وتشمل أيضا اقتصاد الدولة ككل، ففي حالة وجود بطالة وركود حركة الإنتاج والبيع والشراء ينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي الاقتصادي للنشاط الاقتصادي لهذا سوف نحاول في هذا المطلب تقديم أهم المشاكل الناتجة عن البطالة وبعض الحلول المقترحة لعلاجها .

1- الآثار الاقتصادية :

- انخفاض مستوى الناتج والدخل القومي، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع ونقص في الناتج والدخل القومي . ويزداد هذا الأثر سواء في الاقتصاديات النامية، والتي تعاني أصلا من ندرة في مواردها الاقتصادية .[1]
- هناك بعض الحكومات التي تمنح المتعطلين تعويضا في شكل إعانات نقدية و عينية، هذا يعني أن عبئ إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من اجل إعالة المتعطلين يكون كبيرا لاسيما كلما زادت عدد البطالين، وهذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي دفعها الحكومة للمتعطلين وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة ومن جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخول خاصة للمتعطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة مما يقلل من إرادات الحكومة وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة .[2]
- يترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم خسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم وخبراتهم وبذالك ضياع في التكلفة والنفقات التي تم إنفاقها على هذا العنصر البشري.[3]
- انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وهذا يترتب على انخفاض مستوى الناتج والدخل القومي .[4]

[1] حنان بقاط، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، رسالة ماجستير (غير منشورة)،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر، 2007، ص 274 .

[2] عبد الرحمان يسري، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية** ط 1، الدار الجامعية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 123.

[3] بقاط حنان، **مرجع سبق ذكره** ، 275.

- ففي حالة وجود ركود اقتصادي والذي يعني وجود بطالة وركود حركة الإنتاج والبيع والشراء ينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وهنا يمكن إجمال الآثار السلبية للبطالة على الاقتصاد ككل بان يترتب عليها انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية .[1]

2- الآثار الاجتماعية والنفسية :

تؤثر البطالة سلبا على الحالة النفسية والاجتماعية للفرد. حيث نلاحظ أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع .فيتطلب مكافحة الجرائم رصد او تخصيص موارد الاقتصادية كبيرة للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة هذه الجرائم .كما لوحظ انه في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئ على الموارد الاقتصادية من جهة وسببا من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين للتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى .[2]

كما يؤدي انتشار البطالة إلى ظهور الانحرافات الفكرية حيث تكون طبقة العاطلين في حالة ضياع مما يسهل التأثير على فكرهم وقيادتهم .[3]

بالإضافة إلى ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذالك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي.

وبما أن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر ولهذا السبب تسعى الحكومات دائما لتقليص فترات الركود الاقتصادي والتخفيف من حدته أو السعي لتحقيق الاستخدام الكامل من خلال سياساتها المالية والنقدية، هذا بالإضافة إلى التأثيرات الايجابية للاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية والمتمثلة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات أعلى في مستوى معيشة المجتمعات .[4]

[1] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصاد الكلي**، ط1، دار النشر عمان، الأردن،2004، ص :333 .

[2] نزار سعد الدين العيس، وإبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، ط1،دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 249 .

[3] بقاط حنان، **مرجع سابق**، ص247 .

[4] نزار سعد الين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **مرجع سابق**، ص250 .

3- الآثار السياسية

- تؤدي تداعيات البطالة نتيجة إلى تأثير الوضع السياسي والأمني العام إلى تداعيات خطيرة ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث أن انتشار البطالة يؤدي إلى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة.
- البطالة من الممكن أن تؤدي إلى التطرف والإرهاب.
- تؤدي البطالة إلى الهجرة الخارجية سواء بطرق شرعية أو بطرق غير شرعية بما يسمى في الجزائر بالحرقة بحثا عن فرص عمل وفرص أحسن للعيش.
- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة.
- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار للدولة وتغيير الحكومات فيها.[1]

المطلب الثالث : نظريات المفسرة للمشكلة البطالة

أولا : النظرية التقليدية للبطالة

1- البطالة في الفكر الكلاسيكي :

يركز الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأسمال والنمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية العاطلة في الاقتصاد، كما يتركز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية، ويؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام، بمعنى : " كل عرض يخلق الطلب المساوي له " وهذا ما يسمى بقانون المنافذ والذي جاء به الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي .

ومع هذا لم يستبعدوا حدوث البطالة الاختيارية، وكما اعتقدوا أن هذه البطالة سوف تقضي على نفسها بنفسها من خلال توافر مرونة عند الأعمال رجال الأسعار والأجور .

وعليه فان المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وان حدوث البطالة فإنها أما أن تكون بطالة اختيارية نظرا لرفض المتعطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق، أو البطالة الاحتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة انتقال العمال من وظيفة لأخرى .

ويرى الكلاسيك ضرورة عدم تخل الدولة في جهاز الأسعار والأجور، أي أن الأجور هي عامل أساسي في آليات سوق العمل إذ أنها تؤثر على عرض وطلب العمل .[2]

---

[1] خباية عبد الله، خباية صهيب، مداخلة بعنوان " **الإستراتجية التوقيفية بين التنمية المستدامة والبطالة** "، ملتقى دولي " إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، المسيلة، 15-16، نوفمبر، ص:7.

[2] عمر صخري،**التحليل الاقتصاد الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2000، ص: 8.

الشكل رقم (01-01): يوضح النظرية الكلاسيكية للبطالة

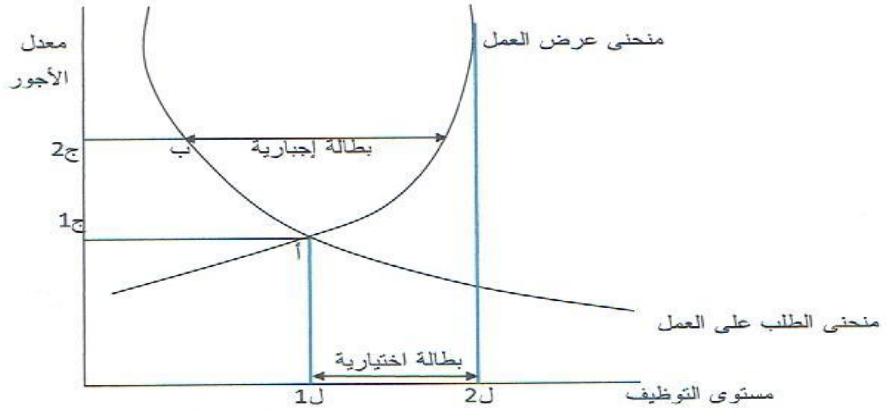

المصدر:أحمد قديد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة دراسة إحصائية مقارنة(الجزائر، تونس، المغرب) من 1993-2007**،مذكرة لنيل رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2010، ص:31.

تمثل النقطة أ توازن السوق وتعني عندما يكون الطلب على العمل مساويا للعرض وذلك عند أجر التوازن ج1 وبمستوى تشغيل ل 1، أما النقطة ل 2 فتمثل القادرين على العمل(عرض العمل) و المسافة ل 1ول2 تمثل الأشخاص القادرين على العمل غير الراغبين فيه وهي التي تسمى بالبطالة الاختيارية.

فإذا ارتفع الأجر الحقيقي عن أجر التوازن أدى إلى حدوث فائض في سوق العمل أي بطالة إجبارية

2- البطالة في الفكر النيوكلاسيك :

التيار النيوكلاسيكي هو في الحقيقة امتداد للتيار الليبرالي الكلاسيكي، لذا فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وفكر تبريري يدافع عن مصالح القوى الاجتماعية المسيطرة، ولقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية "التوازن العام " الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل، ويتركز هذا التحليل على بعض الفرضيات أهمها

-يزعم أنصار هذه المدرسة وما تلاها أن سوق العمل بشكل عام هو سوق تسوده المنافسة الكاملة التامة فالعمل كسلعة يتم عرضه من طرف الأجراء أو طالبي العمل، أما الطلب فيصدر من طرف المنتجين فلا نقابات على جانب العرض ولا اتحادات المنتجين على جانب الطلب تؤثر على ديناميكية سوق العمل.[1]

-انصب تحليل النيوكلاسيك في تفسير الظواهر الاقتصادية على الفترة القصيرة الأجل.

[1] عبد الرحمان العايب، ناصر دادي عدون، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي لاقتصاد من خلال حالة الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص : 22.

-الوضع الطبيعي لأي اقتصاد هو التشغيل الكامل لكافة موارده الاقتصادية بما في ذلك عنصر العمل، وهذا أن ليس هناك مبررا لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فالحرية آلية السوق تؤدي إلى الاستقرار وحدوث توازن التشغيل الكامل وبصفة تلقائية ومستمرة، وبالتالي النتيجة النهائية لنيوكلاسيك أن مستوى التشغيل يتحدد بقوتي الطلب والعرض.

-افتراض اقتصاد مغلق، أي لا التعامل مع الخارج .

ومهما يكن من أمر فان النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام، ولم تولي للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون "ساي" للأسواق، كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي، لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج، لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف خاصة عامل الزمن والدقة .[1]

3- البطالة في الفكر الكينزي

رفض كينز شقا مهما من النظرية الكلاسيكية في التشغيل، وهو أن الأجور الحقيقة هي المتغير الوحيد الذي يتحدد به عرض العمل، كما رفض بوضوح فكرة أن مرونة الأجور يمكن أن تمنع حدوث البطالة الإجبارية بل أقل بإمكانية حدوث البطالة الإجبارية، وأشار إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو أمر ضروري لتحقيق التوازن بين العرض والطلب وذلك لمنع حدوث الدورات الاقتصادية وما يترافق معها من كساد اقتصادي .

ولقد أسس " كينز" نظريته العامة، على أساس أن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل، وقادت أدوات كينز التحليلية التي اعتمد عليها إلى القول بأن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي، وبالتالي حجم الناتج والدخل والتوظيف.[2]

وبناءا عليه فإن قوة العمل تكون مستخدمة استخداما ناقصا في حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال، حيث يتحقق التوازن عند الكينز نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد، اذ أن الطلب على العمل يتحدد بالإنتاج العيني الحدي للعمل .

[1] **مرجع سابق ذكره**، ص:23.

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، مرجع سابق ذكره، ص : 241 .

أما بالنسبة لعرض العمل فيتحدد بالمفاوضات الجماعية بين نقابات العمال وأصحاب العمال وأصحاب الأعمال وينتج عن ذلك أن يكون الأجر النقدي مثبت عند مستوى معين، وهو المستوى الذي يجعل عدد معين من العمال راغبا وقادرا على العمل في ظله، وعنده يكون عرض العمل لإنهائي المرونة .

وحينما يتم توظيف كل الراغبين في العمل عند معدل الأجر النقدي فإنه بعد ذلك يصبح توظيف عدد عمال أكثر يتطلب رفع معدل الأجر النقدي .[1]

الشكل رقم (01–02): يوضح النظرية الكينزية للبطالة

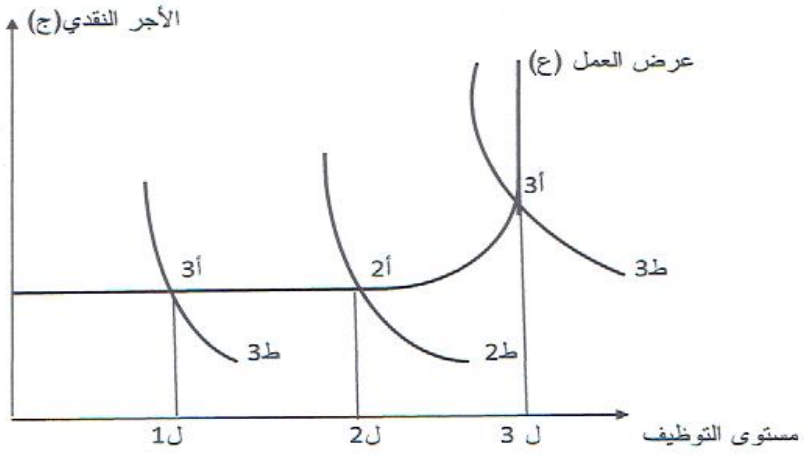

المصدر:أحمد قديد، **مرجع سبق ذكره**، ص:34.

من الشكل رقم(2) ومن الطبيعي، فان زيادة الطلب الكلي تؤدي الى زيادة الطلب على العمل مثلا من (ط ل1) الى(ط ل2)، مما يترتب عليه الارتفاع مستوى التوظيف،ومن ثم تقليل حجم البطالة، ويتحقق التوظيف الكامل عند النقطة (أ 3) فقط،حيث يكون منحنى الطلب على العمل ممثلا بالمنحنى(ط ل 3)، ويكون ذلك مناظرا لمستوى الطلب الكلي الفعال.

ثانيا : النظريات الحديثة المفسرة للمشكلة البطالة

1– نظرية الرأسمال البشري :

تعتبر هذه النظرية أولا وقبل كل شيء نظرية عرض للعمل، حيث تنظر إلى جانب عرض العمل فقط، مهملة جانب طلب العمل، لهذا تعتبر من النظريات الجزئية التي تفسر سوق الشغل، تحاول نظرية رأسمال البشري إيجاد تفسير واضح لظاهرتين في آن واحد هما : اختلاف الأجور وتطور البطالة وباعتبارها تحليلا مفسرا للبطالة، كما تفترض هذه النظرية وجود صنفين من الأشخاص: فئة قليلة ذات قدرات تدريبية عالية، والفئة الأخرى الغالبة لا تملك مؤهلات تعليمية، إذ تمارس أعمالا مترددية وفي أغلب الأحيان تكون في بطالة سافرة .

[1] مدني بن شهرة **مرجع سابق ذكره**، ص:241.

وتعتمد هذه النظرية على ثلاث نظريات أساسية :

1. كل استثمار في رأسمال البشري يرفع من قدرات الإنتاجية للفرد .

2. كل استثمار في رأسمال البشري يستلزم نفقات .

3. الطلب على التعليم مرتبط بمتطلبات المؤسسات، مع ترك التنظيم والضبط للسوق.[1]

2- نظرية البحث عن الشغل :

قد جاءت هذه النظرية كنتيجة للعديد من المحاولات التي استخدمت مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم وتحليل المتغيرات الكلية، وقد أسقطت هذه النظرية فرضية المعرفة التامة بسوق العمل الذي اعتمد عليه النموذج التقليدي لسوق العمل، حيث يكون جميع المتعاملين في سوق العمل على معرفة وعلم كاملين بما يحدث فيه.

تسعى هذه النظرية هذه النظرية إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل والمتمثلة في:

- تواجد بطالة وعروض العمل غير مشغولة.
- الحفاظ على تضخم مرتفع رغم وجود بطالة مرتفعة
- تباين كبير في توزيع الأجور مصحوبا بتنوع كبير في تقسيم الأعمال معتمدة على الفرضيات التالية:

1. نقص المعلومات، حيث أن كل بطال يبحث عن العمل الأحسن أجرا .

2. كلما كانت مدة البحث في سوق الشغل طويلة كلما كان الأجر المتوقع الحصول عليه مرتفعا.

3. للأفراد بدون عمل إمكانية تحصيل كمية كبيرة من المعلومات .

4. تحصيل المعلومات حول الأجور ومناصب الشغل مكلفة.

5. تزامن وجود كم هائل من العاطلين جنبا إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة، دون أن يعني هذا وجود أي نوع من الاختلال في سوق العمل.

6. أن الشخص يقرر قبول منصب العمل والتخلي عن البحث عن الشغل أذا كان الأجر أكبر أو يساوي أجر القبول.

وفقا لهذه النظرية فان الباحث عن عمل يستفيد من عملية البحث، حيث تمكنه من الحصول ع لى وظيفة مناسبة وبأجر مناسب، و ترتبط عملية البحث بتكلفتين: الأولى مباشرة تتمثل في إعلانات البحث عن وظيفة،

[1] رابح بلعباس، **إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (1966-2010)**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، 2012، ص:98.

ورسوم مكاتب التشغيل (الخاصة)، وتكاليف الانتقال إلى مقابلات شخصية..الخ، وأما التكلفة الثانية فتتمثل في تكلفة الفرصة البديلة (الأجر المضحى به خلال عملية التفرغ لملية البحث عن وظيفة ملائمة) .[1]

3- نظرية الاختلال السوق العمل

وتقوم هذه النظرية على أساس رفض الفرض الخاص بمرونة الأجور والأسعار،التي بنيت عليها بعض النظريات التقليدية في تفسير البطالة، وتتمثل الفرضية الأساسية لهذه النظرية في جمود الأجور والأسعار على الأقل في الأجل القصير، ولا يرجع جمود الأجور والأسعار على الأقل في الأجل القصير، ولا يرجع جمود الأجور والأسعار إلى أسباب غير اقتصادية (مثل النقابات العمالية) بل يرجع إلى عجز إلى الأجور والأسعار في الأجل القصير عن التغيير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود لسوق العمل، ووفقا لذلك يتعرض سوق العمل لاختلال أو عدم توازن، يتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، هذا الوضع يترتب عنه ظهور نوع من البطالة الإجبارية، وهذا التحليل ينطبق أيضا على سوق السلع حيث يؤدي جمود الأسعار إلى حالة من الاختلال بين العرض والطلب، ونظرا لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية سواء في الأجور أو الأسعار، فان ذلك من شأنه أن يحدث عدم توازن حيث تظهر البطالة.

تعترف نظرة الاختلال بوجود نوعين من البطالة (الاختيارية والإجبارية)، إلا أنها تقر باحتمال ظهور البطالة الإجبارية، ولذلك فنظرية الاختلال تتماثل مع الفكر الكينزي، بالإضافة إلى ذلك فان هذه النظرية لا يتوقف بحثها عن أسباب البطالة في سوق العمل فقط، بل تعدى ذلك ليصل إلى تحليل ظاهرة البطالة من خلال وجود علاقة تشابك بين السوق العمل والسوق السلعية.[2]

4- نظري العقود الضمنية:

ترى هذه النظرية الأجور غير مرنة لأنها لا تتأثر بانخفاض الطلب على العمل وذلك راجع إلى:

- الأجور لا تتطور بدلالة تغيرات الطلب على العمل، ذلك لان المستخدمين يقدمون عقود للعامل تضبط تقلبات قيمة المنتوج خلال الدورة الاقتصادية.
- عندما ترتفع أسعار المنتوج فإن الأجور تبقى تحت قيمة منتوج العمال، والمستخدمون يحتفظون بالفرق كقسط تأمين، أما في حالة الظروف الأقل إنعاشا يقوم المستخدم بتعويض العمال وذلك بتقديم نسبة معينة منزوعة من هذا الإيراد المؤمن.

[1] رابح بلعباس،**مرجع سابق ذكره**، ص: 101 .

[2] رابح بلعباس،**مرجع سابق ذكره**، ص:103 .

- للمؤسسات موقف حيادي اتجاه الخطر، فهي تهتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة خلال عدة فترات، بالتالي فهي على استعداد لتسوية كافة التقلبات التي يمكن أن تطرأ، بينما ينفر العمال من هذا الخطر ويفضلون أجرا ثابتا.

وتفترض نظرية العقود الضمنية أن العمال ليسوا على استعداد على تحمل المخاطر وخاصة عدم استقرار دخولهم عبر الدورة الاقتصادية من أصحاب العمل.

والطريقة الوحيدة التي يتمكن بها أصحاب العقود الضمنية من إيضاح السبب في تغيرات التوظيف هو عن طريق إضافة عمال تعويضات البطالة التي تمولها الحكومة .[1]

5- نظرية الأجور الكفأة:

تقوم هذه النظرية على أن إنتاجية العامل تتوقف على مستوى الأجر الحقيقي، حيث يعتبر أن إنتاجية العامل الواحد هي دالة متزايدة في الأجر الحقيقي في كتابه " Back-wardness and Ecinomic Growth" الذي صدر في 1957، أي أن أصحاب العمل يقومون بدفع أجور للعمال أعلى من الأجور التوازنية في السوق وذلك بتشجيع العمال لزيادة انتهاجهم مما يزيد من عرض العمال لقوة عملهم.

وحسب هذه النظرية ،يكون سلوك العمال وأرباب العمل في تناسق تام مع أهداف تنظيم المرودية بالنسبة لأصحاب الأعمال، وتعظيم المنفعة والإشباع بالنسبة للعمال حتى ولو كانت الأجور مرتفعة وظهرت البطالة، وتعرف هذه النظرية إنتاجية العمال بأنها علاقة طردية مباشرة مع المستحقات والأجور.

ويمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في النقاط التالية:

1. الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية.
2. تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم وبالتالي التقليل من سرعة دوران قوة العمل من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما العامل على التمسك بوظيفته.[2]

6- نظرية تجزئة سوق العمل:

وتهدف هذه النظرية إلى البحث عن أسباب ارتفاع معدلات البطالة في نهاية الستينات وبداية السبعينات ومن ثم تقيل العلل حول تزامن وجود معدلات مرتفعة في قطاعات معينة مع حدوث ندرة في القوى العاملة في قطاعات

[1] يحيات مليكة، **إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،جامعة الجزائر،2007 ص ص :41-40.
[2] مرجع سابق ذكره، ص ص:41-42.

أخرى وتفترض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق، يختلفان من حيث الخصائص والوظائف المرتبطة بكل منهما على النحو التالي:[1]

- **سوق أولي**

يتميز هذا السوق بالاستقرار الوظيفي، إذ يشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة في ظل ظروف جيدة. وتستخدم في هذه الأسواق الفنون الإنتاجية كثيفة رأسمال وفئة عمالية ماهرة التي تحرص المؤسسة على الاحتفاظ بها، كما تتمتع هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب عل منتجاتها، ومن الطبيعي أن يعكس هذا الاستقرار على اليد العاملة المشغلة فيه.

- **سوق ثانوي**

يستخدم هذا السوق أساليب إنتاجية كثيفة العمالة والتي تتأثر بسهولة بتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي ونتيجة لذلك تحتاج هذه السوق بفئات من العمال لا تتمتع بنفس الحقوق والضمانات السائدة في سوق الرئيسي. وان الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي تلك التي تنتمي للسوق الثانوي أي تخضع تقلبات العمل فيه للظروف الاقتصادية حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج، كما يسهل التخلص منهم في أوقات الكساد، وهو ما يعني أن المشتغلين يكونون أكثر عرضة للبطالة.هذا لا يعني أن البطالة لا تلمس القطاع الأولي ، بل يمكن ان يحدث ذلك في أوقات الركود الاقتصادي المستمر وبنسبة ضعيفة، فإذا مست البطالة عامل ينتمي إلى السوق الأولي ويرفض العمل في السوق الثانوي، فان هذه البطالة "إرادية" ولا تشكل خطر عليه لان احتمال بقاءه فيها ضعيفة خصوصا إذا دخلت المنافسة لديهم خصائص فردي غير مفضلة للإدماج السهل في سوق الشغل كتلك المتواجدة في السوق الثانوي.

[1] **مرجع سابق ذكره**، ص ص: 44-45.

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية وأدواتها.

لقد تجلى دور الدولة في الاقتصاد عبر العصور بالانسحاب أحيانا والتدخل المباشر في الشؤون الاقتصاد أحيانا أخرى، فالفكر الكلاسيكي الذي ساد إلى غاية نهاية العشرينات من القرن الماضي كان يتبنى حياد الدولة، تاركة الاقتصاد الخاص ينشط بحرية تامة معتمدة قانون اليد الخفية لأدم سميت والمنافسة التامة ..الخ، كل هذا للوصول إلى توازن السوق،لكن الأزمات المتوالية التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي، خاصة أزمة الكساد العالمية في 1929، أثبتت قصور الفكر الكلاسيكي، فظهرت أفكار تنادي بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن بين الأفكار الشهيرة في هذا الاتجاه نجد أفكار "جون منيارد كنز " الذي أعطى أهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال السياسة المالية.

المطلب الأول : مفهوم وتطور التاريخي للسياسة المالية

المطلب الثاني : أهداف وأنواع السياسة المالية

المطلب الثالث : أدوات السياسة المالية

المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية و تطورها التاريخي

أولا : مفهوم السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية بأنها إحدى فروع السياسة الاقتصادية وتهدف إلى استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتي من أهمها تحقيق مستوى الناتج القومي الصافي عند مستوى التوظيف الكامل دون أن يصحب ذلك تضخم. ويتمثل تأثير الحكومة في الطلب الكلي في السياسات التي تضعها الحكومة فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي، الضرائب، والمدفوعات التحويلية والتي عادة ما يتم استخدامها كأدوات لضبط النشاط الاقتصادي ويطلق عليه بالمجموع السياسة المالية. [1]

وهناك تعريف آخر لا يخرج عن مضمون تعريفات السابقة، ويوضح أن السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى هيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى.[2]

ولقد عرفت أيضا بأنها سياسة الحكومة في تحديد مصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل هذه المصادر من جهة ومن جهة أخرى وكذالك تحديد الكيفية التي تستخدم لها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي والإنفاق العام بحيث يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للدولة وتعد الحصيلة الضريبية في أغلب دول العالم هي مصدر الرئيسي للإيرادات العامة لذا يمكن القول أن دور السياسة المالية تتمثل في إدارة الحكومة في فرض الضرائب المباشرة والغير المباشرة وتحصيلها إيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي في مجالات رأس المال الاجتماعي لذالك فان السياسة المالية هي قيام السلطات العامة باستخدام إيرادات الدولة من الضرائب والقروض العامة [3]

وتعرف أيضا بأنها سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة .[4]

---

[1] رفاه شهاب الحمداني، **نظرية الاقتصاد الكلي**، ط1، دار وائل للنشر، 2014، الأردن، عمان، ص: 259 .

[2] Philip. A. Klein ،the Managementof Market ،Oriented Econmics A comparative Perspective Wadswor the Publishing company ، Belmont ، California ، 1973 ، p176.

[3] رجاء الربيعي، **مرجع سابق ذكره**، ص:66.

[4] اسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سبق ذكره**، ص :165 .

ثانيا : التطور التاريخي للسياسة المالية

1- السياسة المالية عند التجاريين :

يمتد العصر التجاري من عام 1600 م إلى عام 1667م، أي إلى ما يزيد على نصف قرن من الزمن، ولقد تميز هذا العصر بالتوسع النشاط التجاري بين دول أوربا الشرقية والغربية، ويتميز هذا العصر بظهور اثنين من الفلاسفة الفكر المالي وهما توماس من، و ويليام بيتي، ونحن في هذا الصدد لا ندرس مختلف أفكارهما وإنما نلخص أهم الأفكار المتعلقة بالسياسة المالية للدولة .

هناك اختلاف بين توماس من و ويليام بيتي في تحليلهما في موضوع السياسة المالية وخاصة فيما يخص جانب الضرائب حيث يذهب توماس من على أن الضرائب تؤدي إلى اضطراب النشاط الاقتصادي بالرغم من ضرورة تحصيلها، كما حذر من تمادي الحكام في زيادة فرض الضرائب، لان ذالك يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي كما اعتبر توماس أن ما لدى الحكام من مجوهرات وحلي ذهبية و فضية مصدر تمويل احتياطي لا يقل أهمية على الدخل العادي للدولة، ويمكن اللجوء إليه في تمويل النفقات الغير العادية كالحروب وغيرها من النفقات الغير متوقعة.

أما ويليام بيتي فقد نادى للفرض الضرائب على القطاع الزراعي باعتباره القطاع المولد لفائض القيمة كما ركز على فرض الضريبة النسبية حسب الدخل المتحصل عليه على عكس " توماس من " الذي نادى بضرورة المساواة في فرض الضريبة .كما ركز على انه ليس في كل الأحوال زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض الدخل كما جاء في أفكار "توماس من "، ولكن يمكن أن تؤدي زيادة الضرائب إلى زيادة الدخل والثروة، وذالك في حالة إنفاق حصيلة الضريبة على تحسين الأراضي الزراعية استخراج المعادن والصيد ..الخ .

كما امتدح ويليام بيتي نظام الضرائب الذي كان سائدا آنذاك في ألمانيا، والذي كان يعتمد على فرض الضرائب على الإنفاق وليس على الدخل والثروة .[1]

2- السياسة المالية عند الطبيعيين :

على عكس مذهب التجاريين الذي اخضع الحياة الاقتصادية للمتاجرة وجعلها جل اهتمامه وجعل الأنشطة الأخرى كالصناعة والزراعة في المراتب الأخيرة، بينما الطبيعيون مذهبهم على أساس فكرة القانون الطبيعي باعتباره مجموعة من القواعد التي تحكم النشاط الإنساني.

[1] ضيف احمد، **اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، 1989 – 2012**، أطروحة دكتورة (غير منشورة)، 2015، ص ص 72 – 73 .

تقوم فكرة القانون الطبيعي على أساس احترام فكرة الملكية بجميع صورها المختلفة، كذالك يقوم هذا المذهب على احترام الحرية الاقتصادية، ومنها حرية التجارة الداخلية والخارجية، ولذا نادى الطبيعيون بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا لأجل حماية الأمن وإنشاء الطرق وغيرها كالمحافظة على حماية حقوق الإفراد وحماية حرياتهم، وذالك بكافة الوسائل، واعتبار الباحث الشخصي هو عامل المصلحة وهو الحافز الوحيد للمتقدم على أساس عدم تعارضه مع المصالح الأخرى، ومن هنا جاءت عبارتهم الشهيرة " دعه يعمل، دعه يمر ".

كذالك اهتم الطبيعيون بالزراعة على أساس أنها المصدر الحقيقي للثروة الذي ينتج فائضا صافيا، وذالك بعكس القطاعات الأخرى التي وصفوها بأنها قطاعات عقيمة، ولذا نادوا بالاهتمام بالزراعة، وقاسوا قوة الدولة بالناتج الصافي الذي يخرج من الأرض (على عكس التجاريين الذين كانوا يقيسون قوة الدولة بما لديها من معادن نفيسة)، ولذا نادى الطبيعيون بفرض الضرائب على الناتج الصافي الذي يخرج من الزراعة فقط.[1]

3- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي :

كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون سلي لأسواق، ومدلول اليد الخفية لآدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، فقانون ساي لأسواق، والذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق الطلب المساوي له " وجوهر قانون ساي هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائما ذالك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية، بمعنى أن النظم الرأسمالية تتجه تلقائيا إلى التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، وتفسير ذالك ان عبارة قانون ساي تؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأي زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي.

كما ان الاقتصاديين الكلاسيك أمثال " دافيد ريكاردو" وجون ستويرت ميل" و "ألفريد مارشال " يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة، وعند مستوى التشغيل الكامل دائما، ولكي نضمن هذه النتيجة، فلابد من الحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة، وسيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد الوطني .[2]

[1] **مرجع سابق ذكره**، ص: 73.

[2] حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، مركز السكندرية للكتاب، القاهرة، مصر 2000، ص: 16 .

4- السياسة المالية في الفكر الكينزي :

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن وما أملته على السياسة المالية من دور محدود وقاصر، فان التطورات الكبيرة السياسية والاقتصادية التي أحاطت بالعلم في الثلاثينيات والأربعينات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية أدت الى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى مزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف، ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادو ا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول الى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي.

افترض كينز ان التوازن لا يمكن ان يحدث تلقائيا كما اعتقد الكلاسيك، وإنما من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود .

ومنه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي والسياسة المالية، وقد بدأ التحليل الكينزي ينقد التحليل التقليدي ورفض قانون ساي لأسواق الذي يتضمن أن العرض التشغيل والإنتاج انما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وان الطلب لا يتحدد تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية .[1]

المطلب الثاني: أهداف وأنواع السياسة المالية

أولا : أهداف السياسة المالية:

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على أن نشاطه مع نشاط الأفراد و ينسجم معه و توجد الأهداف و الجهود و لا تتعارض أو تتنافس يتباين و لذلك اصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي و من تحقيق الأهداف التالية:

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

تعتبر الظاهرة التي تربط فيها المعدلات المرتفعة من التضخم بمعدلات مرتفعة من البطالة ظاهرة جديدة زادت من أهمية الاستقرار في الدول المتقدمة والنامية على حد سوى وبصورة عامة فان السياسة المالية يجب ان تستهدف المحافظة على الأسعار في ظل معدلات منخفضة من البطالة في الاقتصاد المحلي، والمحافظة على الوضع المناسب لميزان المدفوعات.[2]

---

[1] محمد فوزي ابو السعود، **مقدمة الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص :176 .

[2] محمد نجاة الله صديقي، **تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (المالية العامة)**، ط1، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2007، ص: 18 .

2- تخصيص الأمثل للموارد :

يعتبر التخصيص المناسب لموارد المجتمع بين الإنتاج السلع الخاصة والسلع العامة قضية مهمة في القرار العام، وتتطلب اعتبارات الكفاءة أن تحقق التوازن عندما يتساوى مجموع معدلات الحدية للاستبدال بين السلع العامة وبعض السلع الخاصة، مع معدل الحدي للتحويل، وبمعنى آخر يجب أن ندفع بالإنفاق في القطاع العام في كل الاتجاه، حتى تتساوى القيم الاجتماعية التالية من الإنفاق مع تكلفة الاجتماعية الحدية للوحدة ذاتها وهذه الاعتبارات تبدو نظرية جدا، أما في واقع التطبيق فان القطاع العام يجب أن يوازن بصورة عام بين مستوى سحب الموارد من الشعب والتي ينفقها على السلع الخاصة، وبين مزايا إنفاق هذه الموارد لعرض السلع العامة وكل هذا لتحقيق الرفاهية للمجتمع .[1]

3- التوزيع الأمثل للدخل :

يعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية بل العلة يفوقها جميعا، وهذا لان التوزيع الدخل أهميته الكبرى في تحديد الفئات أو الطبقات التي تمت السيطرة على الاقتصاد الوطني خاصة تحت ظل نظام الرأسمالي أين كان ينحصر النشاط الاقتصادي في منظمي المشروعات الكبرى و أولئك الذين استطاعوا من دخولهم المرتفعة أن يستثمروا في مختلف الميادين .

ولهذا تعمل الحكومة على تكييف نمط توزيع الدخل عن طريق إحداث تغيرات في أنواع ونسب الإنفاق وكذا الضرائب التي تحصل من مختلف شرائح الدخل، فيمكن مثلا العمل على زيادة نسبة الدخل التي تؤول إلى الأفراد ذوي الدخول الدنيا، وذلك بتخفيض نسبة الضرائب المفروضة عليهم، وزيادة الإنفاقات التي تعمل بصفة مباشرة على تحسين دخلهم .[2]

4- تحقيق مستوى التوظيف الكامل :

يعتبر التوظيف الكامل للقوة البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة للمستوى المعيشي في المجتمعات المتقدمة، وهنا نلاحظ مفارقة واضحة ففي المجتمعات الرأسمالية ويطغى الاستثمار الخاص، ومن ثم فان السياسة المالية يقتصر دورها على تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه ، أما في المجتمعات الاشتراكية

[1] محمد نجاة الله صديقي، **مرجع سابق**، ص: 18 .

[2] صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي (دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات)**، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص :499.

سابقا فيطغى الاستثمار العام كعامل في موازنة الاقتصاد، ومن ثم فان السياسة المالية يصير لزاما توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمارات العامة.[1]

5- تحقيق التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة وبالتالي تساهم السياسة المالية بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دوريين أساسيين في تمويل التنمية الاقتصادية أولهما محاولة المحافظة على الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل بحيث لا تضعف الطاقة الادخارية للاقتصاد، وثانيهما هو رفع الميل الحدي لادخار المجتمع بما يفوق الميل المتوسط قدر الإمكان دون التأثير سلبيا على طاقة العمل وعرقلة قواعد العدالة في توزيع الدخل، كما أن استخدام السياسة المالية للمحافظة على التشغيل الكامل سوف ينطوي على التمويل بالعجز إذا ما وجدت موارد حقيقية غير مستخدمة، فعندما يكون التمويل بالعجز مؤديا إلى الفجوة التضخمية في الفترة القصيرة . ففي الحالة الأولى تتولد الإدخ ارات عن طريق الزيادة في الناتج المحلي، وفي الحالة الثانية بواسطة التقليل من الاستهلاك الحقيقي من خلال إعادة توزيع الدخل، وزيادة على كل ما سبق فان السياسة المالية التي ترتفع من الميل الحدي لادخار فوق المعدل تهتم بالدخل الوطني بالأهمية النسبية للضرائب المختلفة . [2] وان الطلب لا يتحدد تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية .[3]

ثانيا : أنواع السياسة المالية

تتخذ الحكومة نوعين من السياسة المالية وذالك حسب الوضع الاقتصادي السائد ففي حالة الركود تستخدم سياسة مالية توسعية وفي حالة التضخم تستخدم سياسة مالية انكماشية.

1- سياسة مالية توسعية :

وتستخدم هذه السياسة في حالة الكساد، أي انخفاض في مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها . أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ، وفي الحالة فان السياسة المالية تستخدم على النحو الآتي :

---

[1] **مرجع سابق ذكره** ص: 499 .

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 499 .

[3] محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص:176 .

أ- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام : ولعل هذا يذكرنا بما نادى به كينز لدى حدوث الكساد الكبير في بريطانيا. فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق، وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد . فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد وعند زيادة دخول الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكلي . عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها، وبالتالي إلى توظيف عمال جدد مما يرفع مرة أخرى من دخول الأفراد ويعالج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام .

ب- قد تقوم الدولة أيضا بتخفيض الضرائب أو بإعطاء إعفاءات ضريبية، وهنا تزداد الدخول من ناحية . كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد لارتفاع القوة الشرائية في المجتمع وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل مما يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة والتخلص من الكساد

ج- استخدام مزيج من زيادة الإنفاق وتخفيض الإيرادات (الضرائب) بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد .[1]

2- سياسة مالية انكماشية :

يمكن اللجوء إلى هذه السياسة بغرض تخفيض الطلب الكلي وكبح جناح التضخم من خلال تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب أو استخدامها معا .

وهكذا يمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال أدوات السياسة المالية من خلال البدائل التالية :

أ- قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تخفيض حم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.

ب- قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.

ج- قيام الحكومة بالجمع بين البدائل معا من خلال حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت بما يحقق الهدف من السياسة المالية .[2]

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** ط8،دار وائل للنشر، الأردن عمان، 2006، ص :327 .

[2] درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر1990-2004**، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة) ، الجزائر ،2006، ص: 217 .

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات، تستخدمها من اجل تحقيق أهدافها وتتمثل فيما يلي :

أولا:السياسة الضريبية :

تتعدد تعاريف السياسة الضريبية تبعا لتعدد أهدافها، وفيما يلي بعض تعاريف السياسة الضريبية .

تعبر السياسة الضريبية عن مجموعة من التدابير ذات طابع ضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي من جهة ثانية .[1]

وهناك تعريف آخر تنص على أنها مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .[2]

وتتمثل وظائف السياسة الضريبية فيما يلي :[3]

تعبر السياسة الضريبية عن الشق الثاني للسياسة المالية، ونورد أهم وظائفها فيما يلي :

1- توجيه الاستهلاك : وذلك من خلال استعمال الضرائب كأداة على الاستهلاك، كتخفيضها من اجل الترويج النسبي للسلع والخدمات ورفعها من اجل الحد من الاستهلاك .

2-توجيه قرارات أرباب العمل :يمكن استخدام الضريبة في خلق التوازن بالكميات التي يرغب في إنتاجها، ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، والتوجه واستقطاب الاستثمار .

3-زيادة تنافس المؤسسات :يؤثر انخفاض الضريبة على تنافس المؤسسات فيساعد على زيادة الإنتاج، مما يعمل على خفض الأسعار وعوامل الإنتاج وهذا يؤدي إلى خفض تكاليف الكلية للإنتاج .

4-تصحيح إخفاقات السوق :يعمل سوق المنافسة الكاملة على تخصيص الموارد بشكل جيد، إلا إن هذا السوق غير موجود على ارض الواقع وهذا ما يبرز عجز الأسواق غير التنافسية عن تخصيص الكفء للموارد وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد نضير نشاط معين

[1] قدي عبد المجيد، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقيميه)**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006، ص: 139 .

[2] يونس احمد البطريق، المرسي سيد حجازي، **نظم الضريبية**، الدار الجامعية مصر، 2004، ص:23 .

[3] قدي عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص: 172 .

5-إعادة توزيع الدخل : من خلال تخفيض النسبي للفوارق في الدخل القومي الموجه للمختلف الشرائح والفئات من ما يجعل أصحاب القرار أمام موقفين إما خيار كفاءة تخصيص الموارد وإما اختيار العدالة الضريبية

6-تمويل تدخلات العمومية : وهو هدف أصلي وثابت للضريبة، لكونه تمويلا غير تضخمي

7- توجيه المعطيات الاجتماعية : من خلال تشجيع الأنشطة الاجتماعية .

ثانيا:سياسة الإنفاق العام :

يمكن تعريف سياسة الإنفاق العام على أنها : "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو احد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة العامة [1]"، كما تعرف الرفقات العامة على أنها:" مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق نفع عام (او جماعي).[2]

وتسعى سياسة الإنفاق العام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وتتمثل فيما يلي :

أ- **النمو الاقتصادي** : يمكن إبراز هذا الأثر من خلال فكرة المضاعف والتي مفادها أن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار اكبر من الزيادات في الإنفاق .

ويعبر على المضاعف بالعلاقة التالية :

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي لاستهلاك}}$$

ويتوقف أثر المضاعف على درجة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، فكلما كان الجهاز مرنا كان قادرا على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، وكلما أنتج المضاعف أثره.

ب- **سياسة الإنفاق العام ومستوى الأسعار** : تستخدم الأسعار كأداة لتخصيص الموارد الاقتصادية ولذا تعمل الدولة على التأثير عليها بالاستخدام أداة الإنفاق العام تخفيضا أو تثبيتا أو رفعا فقيام الدولة بتأمين بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم يؤدي إلى تخفيض أسعارها، و تتدخل الدولة عن طريق دعم الأسعار المنتجات أو الخدمات مما يؤدي إلى خفض أسعارها ونجد الدول تعتمد على الإنفاق العام في فترات الكساد وتخفيضه في فترات الرواج .

[1] حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 267 .

[2] عادل احمد حشيش، **أصول المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، دون سنة نشر، ص63 .

ت- سياسة الإنفاق العام وتوزيع الدخل : تسعى الدولة إلى تقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقا للعدالة ولهذا تسعى سياسة الإنفاق إلى رفع مستوى المداخيل المنخفضة، وتزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عند حصولهم على خدمات اجتماعية بصفة مجانية[1] .

ثالثا:سياسة العجز الموازني

يعبر عجز الموازنة عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة اكبر من إيرادات العامة وقد يكون هذا العجز مقصود نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية، وقد يكون هذا العجز غير مقصود وإنما قصور الدولة في الدولة في تحصيلها للإيرادات وهو السبب في ذلك.

1-أنواع العجز الموازني

هناك عدة أنواع للعجز الموازني نذكر منها:

أ-العجز الجاري: وبعبر على صافي مطالب القطاع الحكومي من موارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية.

ب-العجز الشامل:هو مجموع العجز المتعلق بالقطاع الحكومي من حكومة مركزية وحكومة الولايات والأقاليم والمشروعات التابعة للدولة.

ت-العجز الأساسي: هو عبارة على العجز الجاري مطروح منه الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقا.

ث-العجز التشغيلي: يعبر عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديوان وفوائدها بالأسعار الجارية لتفادي آثار التضخم.

ج-العجز الهيكلي: يعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية المؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية (إيرادات ونفقات) دون أن تعكس الحقيقة في المدى الطويل، وهو يساوي العجز الشامل مطروح منه العجز الظرفي.[2]

2- مراحل وطرق تمويل العجز الموازني:

إن تجارب الدول النامية في مجال معالجة العجز في الموازنة العامة أفرزت عن وجود مرحلتين لمعالجة هذا العجز على أن يتم الاعتماد في كل مرحلة على وسائل معينة:[3]

[1] غازي عبد الرزاق النقاش، **المالية العامة (تحليل اسس الاقتصاديات المالية)**، دار وائل للنشر، ط3، عمان، 2003، ص 246 .

[2] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص: 201 .

[3] نذير ياسين، **اثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة(1970-2010)**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر03، 2012،ص:14.

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة يتم العمل على تخفيض نسبة العجز الموازني عن طريق إعادة النظر في هيكل كل من النفقات العامة والإيرادات العامة بحيث يتم العمل على زيادة الإيرادات العامة بمعدل اكبر معدل التوسع في النفقات.وفي هذا الصدد فان الضرائب تعتبر عامل أساسي بحيث يتم البحث عن احتياطات ضريبية يمكن تعبئتها ولكن على شرط أن لا تكون لهذه الزيادة في الضرائب أثار سلبية على كل من الاستثمار والاستهلاك، كما انه يمكن تخفيض هذا العجز عن طريق الاعتماد على إعادة النظر في هيكل النفقات وذلك من خلال الكشف عن احتياطات عن احتياطات لفوائض في مكون الإنفاق العام يمكن الحد من التوسع فيها.

المرحلة الثانية: إن نجاح إجراءات المرحلة الأولى يعتمد بصورة أساسية على مدى مرونة كل من الإيرادات العامة والإنفاق العام حيث أن ضعف مرونة كل من الإيرادات والنفقات العامة يحول دون فعالية الإجراءات التي تهدف إلى تخفيض العجز في هذه الحالة يكون صانعوا السياسة المالية أمام حتمية إيجاد مصادر فعلية لتمويل العجز الموازني.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للسياسة المالية والبطالة تبين لنا أن هناك مجموعة من الأسباب والآثار التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة و هذا ما استدعى إلى ضرورة تدخل الدولة عن طريق سياستها المالية معتمدة في ذلك على مجموعة من الأدوات والمتمثلة في الإنفاق العام والسياسة الضريبية و سياسة عجز الموازني و استخدامها بطريقة تتلاءم مع الوضع الاقتصادي .

ومن أجل الحد من مشكلة البطالة قامت الحكومة بتسطير مجموعة من الأهداف للسياسة المالية لغرض تحقيق التوازنات سواء كان ذلك على المستوى المالي ، الاقتصادي ، الاجتماعي ، والمستوى العام ككل .

الفصل الثاني

واقع وتطور البطالة في الجزائر

تمهيد:

تعتبر مشكلة البطالة أحد أهم القضايا التي لها آثار سلبية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالجزائر، فنسب البطالة تعبر على مدى فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة في أي بلد باعتبارها ظاهرة عالمية متفاوتة النسب تقل وترتفع على حسب وضعيه اقتصاد الدولة .

حيث تهدف هذه الدراسة على إبراز ما تكبدته الحكومات الجزائرية المتعاقبة من عناء البحث عن آليات الحد من البطالة، وذلك في ظل إستراتيجية التشغيل أقل ما يقال عنها أنها طموحة، ولكن التزايد الهائل لطالبي العمل خاصة خرجي الجامعات يضع هذه البرامج الآليات مجرد حلول مؤقتة وظرفية، وعليه فإن ا تخاذ إجراءات ضرورية للتخفيف من حدة البطالة كان ولا يزال من أهم أولويات الدولة الجزائرية

وبالرغم من انخفاض معدلات البطالة ووصولها إلى مستويات متدنية ولكن هذا لا يعني نجاح سياسة التشغيل حيث وجبه إعطاء صوره حقيقية وإبراز القوى العاملة المؤثرة على نشاط وحركية هيكل سوق العمل والعمل على إيجاد حلول لتصحيح الخلل والشلل الذي يعاني منه وذلك عن طريق تقديم تحفيزات وإعانات من قبل وكالات الدعم (ANSEJ. CNAC. ANDI..) والتي بدورها تهدف إلى استحداث مناصب شغل وتنشيط سوق العمل وتشجيع الاستثمار في مجال إقامة المشاريع.

المبحث الأول :هيكل سوق العمل في الجزائر

تظهر مشكلة البطالة في كل المجتمعات عندما يفشل النظام الاقتصادي في توفير فرص عمل دائمة لجميع أفراد الفئة النشطة، كما يعتبر استمرارها وتوسعها مصدرا لتوترات دائمة فيه. وفيما يلي سوف نتناول أهم ما يمز البطالة في الجزائر.

المطلب الأول: هيكل القوة العاملة وتوزعها في الجزائر

تعبر القوى العاملة على أنها ذلك القسم من الأفراد الذين يمكن الاستفادة منهم في النشاط الاقتصادي، وهم عبارة عن جميع السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة، كما يعرف الديوان الوطني للإحصائيات الفئة النشطة على أنها الفئة التي تضم المشتغلين، والباحثين على العمل، إذ يعتبر حجم النمو السكاني المحدد الأول لهذه الفئة.

ومن هنا تعرف القوة العاملة بأنها " :عدد السكان القادرين على العمل والراغبين فيه، وينتمون إلى فئات عمرية معينة تختلف باختلاف قوانين العمل المعمول بها في الدول التي تتراوح بين 16 و18 سنة إلى غاية 60 سنة، وهو سن التقاعد المعمول به حاليا في الجزائر بالنسبة للرجال، و55 بالنسبة للنساء.[1]

أولا: تطور نمو السكاني في الجزائر:

يعتبر النمو السكان المحدد الأول لحجم ونسبة ونوعية القوة العاملة لأي بلد، فمن خلال معرفة مدى تطور هذه الفئة على مر تطور الاقتصاد الوطني تتمكن هذه الأخيرة (الدولة) من معرفة أوجه الاختلال التي يعانيها سوق العمل.

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (حالة الجزائر)** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص:37.

الجدول رقم (02– 01): تطور حجم السكان والقوى العاملة 2000–2015

السنة	حجم السكان	الفئة النشطة	معدل النشاط %
2000	30416000	8153000	26.8
2001	30401600	8568000	27.75
2003	31357000	8762326	27.73
2004	31600000	9469946	29.52
2005	32080000	9492000	30.10
2006	32887000	10100000	30.17
2007	33800000	9969000	29.24
2008	34800000	10315000	29.82
2009	35268000	10544000	30.65
2010	35978000	10812000	30.05
2011	36717000	10661000	29.03
2012	37495000	11423000	30.46
2013	38297000	11964000	31.24
2014	39114000	11453000	35.66
2015	39963000	11932000	29.85

المصدر:من إعداد الطلبة باعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS، الجزائر، المتوفر على الموقع الرسمي: http://www.ons. dz.

ويمكن توضيح بيانات الجدول التالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم(02–01): تطور حجم السكان و الفئة العاملة في الجزائر

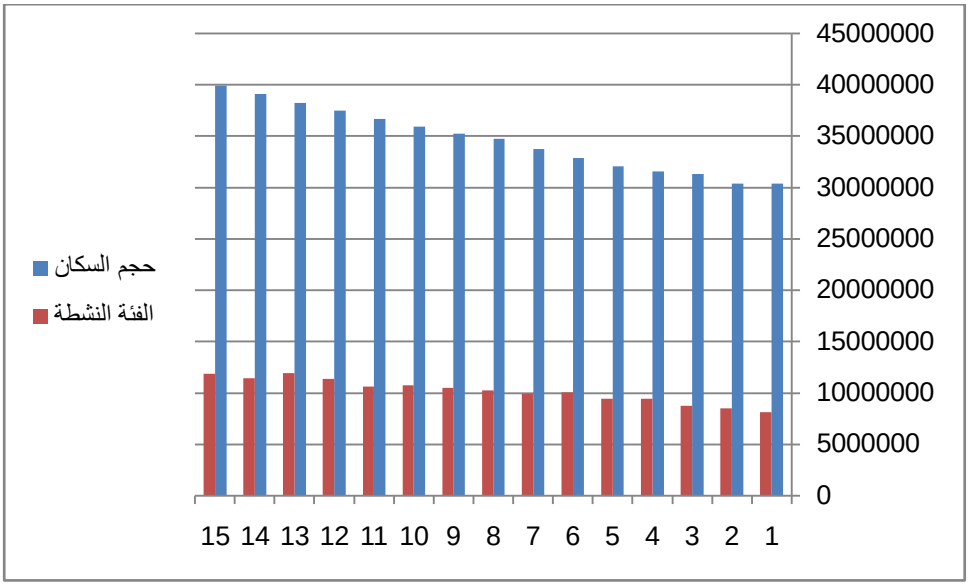

المصدر: من إعداد الطلبة وفقا لمعطيات الجدول رقم (02-01).

نلاحظ من الشكل رقم(02-01) أن معدل النشاط في تزايد من سنة 2000 إلى سنة 2006 حيث قدر ب30.17% سنة 2006 وهذا راجع إلى زيادة معدلات النمو السكاني نتيجة تحسن الظروف الصحية والمعيشية ، ونلاحظ أيضا تذبذب في معدل النشاط خلال السنوات 2007 إلى 2013 ، ومن ثم سجل زيادة مرتفعة لتصل 35.66% سنة 2014.وهذا ما يؤدي إلى زيادة اختلالات سوق العمل في حاله تراخي مؤسسات في طلب العمال وفي هذه الحالة على الحكومة مراعاة الزيادة المرتفعة لمعدل النشاط ومحاولة التماشي والسير معه بنفس الوتيرة من خلال تشجيع الاستثمار وزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف قطاعاتها وأنواعها.

ثانيا: تطور القوى العاملة حسب النوع (الجنس) في الجزائر

تعتبر القوى العاملة بالنسبة للذكور هي الأكبر في سوق العمل مقارنة بالإناث وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(02-02) القوى العاملة حسب الجنس. **الوحدة: %**

السنة	الإناث	نسبة الإناث %	الذكور	نسبة الذكور%
2001	1287000	15.02	7279000	84.98
2003	1251000	14.27	7510000	85.73
2004	1670000	17.61	7809000	82.39
2005	1422000	14.98	8069000	85، 02
2006	1749000	17.30	8359000	82.7
2007	1672000	17.43	8318000	82.57
2008	1554000	16.95	761000	83.05
2009	1767000	16.75	8777000	83.25
2010	1822000	16.97	8910000	83.03
2011	1885000	17.67	8777000	82.33
2012	2142000	18.75	9281000	81.25
2013	2275000	19.01	9689000	80.99
2014	2078000	18.14	9376000	81.86
2015	2317000	19.41	9614000	80.59

المصدر:من إعداد الطلبة باعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS، الجزائر، المتوفر على الموقع الرسمي: http://www.ons. dz.

ويمكن توضيح بيانات الجدول التالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-02):القوى العاملة حسب الجنس

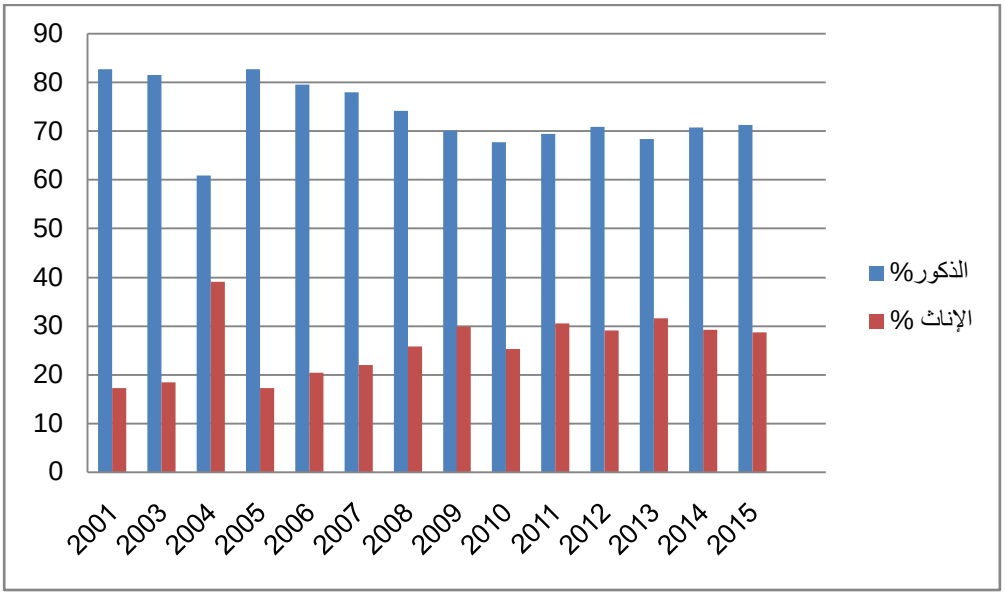

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على بيانات الجدول رقم (02-02).

نلاحظ من خلال الجدول (02-02) أن فئة الذكور هي الفئة الغالبة في تصنيف القوى العاملة بنسبة قدرت ب 84.98% سنة 2001 ،ولكنها شهدت انخفاض طفيف قدر 3.99% سنة 2013، ثم عادت بالارتفاع سنة 2014 ليصل 81.86%، في المقابل نجد نسبة الإناث شهدت ارتفاع ملحوظ ففي سنة 2001 كانت النسبة تقدر ب 15.02 % في حين بلغت 19.41% سنة 2016، وهذا راجع إلى زيادة انتشار الثقافة حول عمل المرأة والظروف الاقتصادية والمعيشية وكذلك قبول المرأة بأي عمل ولو بدخل ضعيف.

وفي هذه الحالة على الحكومة مراعا ة هذه الزيادات والعمل على تقديم حلول لتخفيف منها من خلال توفير مناصب عمل تليق وتتناسب مع إمكانياتهم وتقديم التحفيزات والدعم لتشجيع الأعمال من خلال وكالات الدعم.

ثالثا: تطور القوى العاملة في الجزائر حسب العمر

الجدول رقم (02-03): قوى العمالة وفقا فئات العمر

الوحدة: %

السنوات	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50	59-55
2003	7.86	17.80	18.12	15.08	13.09	10.34	8.37	6.25	3.09
2004	7.88	17.68	18.86	14.80	12.60	10.18	8.10	6.36	3.54
2005	6.37	17.43	19.00	15.09	12.33	10.76	8.39	6.88	3.75
2006	5.96	17.16	19.72	15.55	11.79	10.56	8.50	6.68	4.08
2007	5.77	16.28	19.25	15.22	12.14	11.62	8.50	6.74	4.48
2008	5,81	17,21	15,06	15,13	13,05	12,05	9,80	7,09	4,80
2009	5.23	16.11	19.36	14.54	12.00	11.55	9.86	7.05	4.30
2010	4.74	15.74	19.26	14.96	12.04	10.97	10.26	7.03	5.00
2011	3,84	14,87	19,38	15.24	12,57	11.02	10,71	7,25	5,12
2012	4.60	5.32	20.64	18.16	13.72	12.56	11.58	7.96	5.46
2013	3.68	13.65	19.52	16.60	12.49	11.90	9.65	7.66	4.85
2014	.3.40	13.60	18.84	16.80	12.87	11.58	10.12	7.83	4.96
2015	3.03	11.91	18,20	17.24	14.20	11.91	10.35	8,51	4,65

المصدر:من إعداد الطلبة باعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS، الجزائر، المتوفر على الموقع الرسمي:.http://www.ons. dz

ويمكن توضيح بيانات الجدول التالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-03): قوى العاملة في الجزائر وفقا فئات العمر

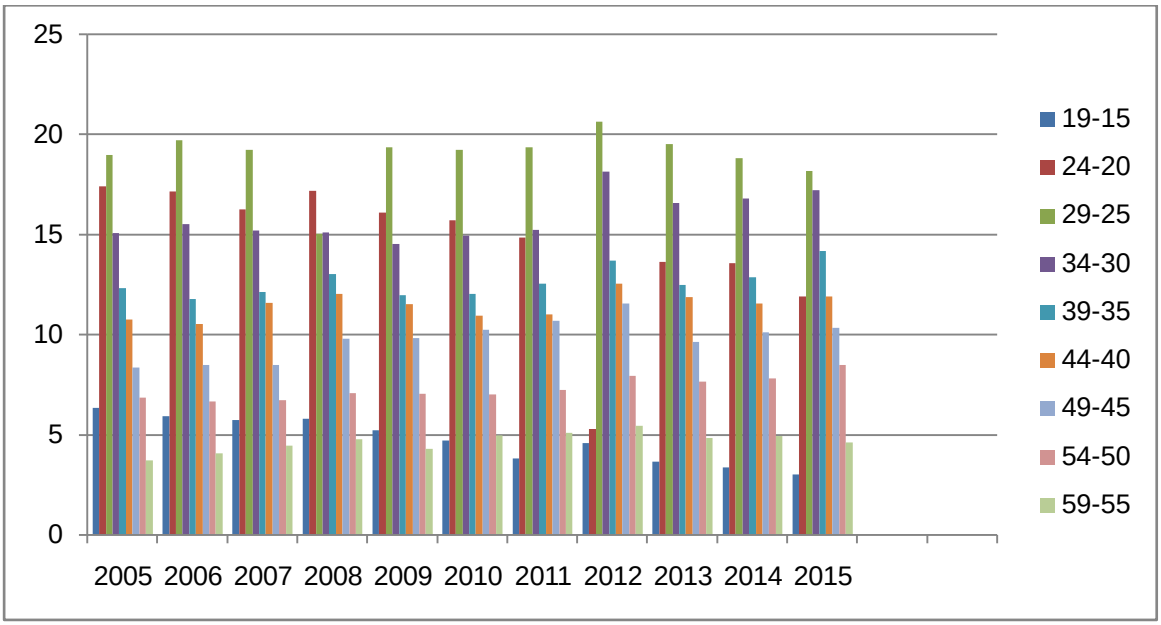

المصدر: من إعداد الطلبة وفقا لمعطيات الجدول رقم (**02-03**)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفئة العمرية التي تأتي في المرتبة الأولى في تصنيف اليد العاملة هي الفئة (25-29) مقارنة بباقي الفئات الأخرى حيث قدرت ب 18.12% سنة 2003 ، وازدادت في الارتفاع لتصل في سنة 2012 إلى 20.64 % ، مع انخفاض بسيط في السنتين الأخيرتين.

وهذا ما يدل أن القوى العاملة هي قوى فتية شبابية وهذا ما يولد ضغط حقيقي على السوق العمل، ثم تليها الفئة (30-35) هي أيضا شهدت ارتفاعا ملحوظا حيث قدرت ب 15.13% سنة 2008،في حين بلغت 17.24 % سنة 2015.

ومن خلال التحليلات السابقة نلاحظ أن النسبة المرتفعة لقوى العاملة تمس الفئات الأكثر حساسية و ذات أهمية في المجتمع،ولهذا سعت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات وتدابير من شأنها الزيادة في توفير مناصب عمل، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات والزيادة في تنمية القطاعات، خاصة قطاع الصناعة والفلاحة.

المطلب الثاني: تطور القوى المشتغلة في الجزائر

إن الفهم الشامل للعمالة حجما ونسبة وهيكلها أيضا يعتبر مطلبا أساسيا لتحديد مستويات العمالة و مستوى المهارات و كذلك التي تواجه زيادة في العمالة، لكي نستخلص الخصائص الحقيقة للعمالة في الجزائر، حسب التصنيفات التالية:

أولا :تطور القوى المشتغلة في الجزائر وفقا لعامل السن:

سنحاول معرفة أي الفئات المستفيدة من فرص العمل، ومن ثم نتعرف على نوعية العمالة (شابة أو غير ذلك) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02–04): تطور قوى المشتغلة في الجزائر وفقا فئات العمر 2001–2015 **الوحدة: %**

السنوات	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50	59-55	أكبر من 60
2001	5.98	13.0	15.45	15.04	14.42	11.85	10.12	6.98	3.59	3.53
2003	5.51	12.73	15.50	15.57	16.62	12.08	9.74	7.42	3.64	3.55
2004	16.89	40.42	45.89	41.64	37.95	31.67	25.35	20.22	11.33	9.13
2005	4.88	14.4	16.87	15.14	13.12	11.82	9.24	7.65	4.19	3.01
2006	5.29	13.54	15.33	14.71	14.12	13.59	9.30	7.02	3.90	3.15
2007	4.48	13.95	17.19	15.04	12.64	12.57	9.35	7.34	4.53	2.94
2008	4.53	13.95	17.39	14.61	12.87	11.83	10.01	7.23	4.69	2.84
2009	4.73	13.90	17.66	14.30	12.34	11.78	10.50	7.48	4.99	2.64
2010	3.93	13.46	17.39	14.76	12.43	11.54	10.88	7.47	5.26	2.81
2011	3.16	12.57	17.66	15.13	12.86	11.59	11.30	7.70	5.40	2.57
2012	5.56	13.50	18.44	16.22	12.25	11.22	10.35	7.10	4.86	2.45
2013	3.59	13.32	19.04	16.16	12.18	11.61	9.41	7.48	4.64	2.52
2015	3.30	13.15	18.36	16.37	12.55	11.29	9.86	7.63	4.83	2.49
الوسط الحسابي	5.52	15.53	19.39	17.28	15.10	13.42	11.18	8.36	5.06	3.36

المصدر:من إعداد الطلبة باعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS، الجزائر، المتوفر على الموقع الرسمي: http://www.ons. dz.

ويمكن توضيح بيانات الجدول التالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-04): تطور القوى المشتغلة في الجزائر وفقا فئات العمر 2001-2015

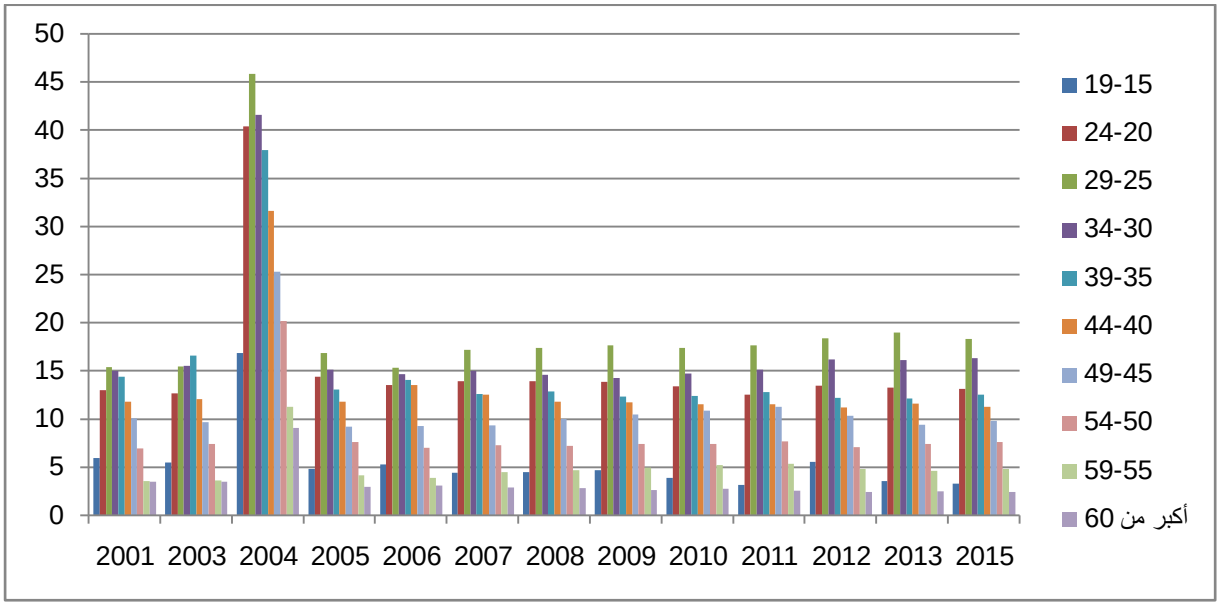

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على بيانات **الجدول رقم (02-04)**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الفئة المشتغلة التي تأتي في المرتبة الأولى من بين الفئات هي الفئة (25-29) والتي حققت أعلى معدل من مجموع القوى المشتغلة وذلك يعود إلى اهتمام الكبير من قبل الدولة بتشغيل الشباب،والذي قدر ب 19.39 وهذا بفضل موائمتها مع خرجي الجامعات والتكوين المهني واهتمام الدولة بتشغيل الشباب ، وتليها الفئة (30-34) بمعدل 17.28، كما نلاحظ أن معدل الفئة (55-59) منخفض حيث يقدر ب 5.06 وهذا راجع لقيام الدولة على التشجيع التقاعد المبكر من اجل إخلائها للشباب المتخرجين وهذا ما أدى إلى رفع معدل التشغيل للشباب.

ثانيا : تطور القوى المشتغلة في الجزائر وفقا لعامل الجنس:

يعتبر من أهم سمات الدول المتقدمة هو انتشار المرأة العاملة في صناعة الاقتصاد الوطني، وهذا ما سنلاحظه من الجدول التالي:

الجدول رقم (02-05): تطور القوى المشتغلة في الجزائر وفقا للجنس

الوحدة:%

النوع / السنة	الذكور	%	الإناث	%	المجموع
2001	5345223	85.81	883549	14.18	6228772
2003	5751032	86.04	933024	13.95	6684056
2004	6439158	82.57	1359254	17.42	7798412
2005	6870348	85.40	1173872	14.59	8044220
2006	7371940	86.26	1173872	13.73	8545812
2007	7247367	84.32	1346876	15.67	8594243
2008	7718000	84.39	1428000	15.61	9146000
2009	8025000	84.72	1447000	15.27	9472000
2010	8262000	84.86	1474000	15.13	9736000
2011	8038000	83.73	1561000	16.26	9599000
2012	9281000	81.24	2142000	18.75	11423000
2013	8883000	82.34	1904000	17.65	10787000
2014	8516000	83.31	1723000	16.82	10239000
2015	8660000	81.74	1934000	18.25	10594000
2016	8933000	82.36	1912000	17.63	10845000

المصدر:من إعداد الطلبة باعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS، الجزائر، المتوفر على الموقع الرسمي: http://www.ons. dz.

ويمكن توضيح بيانات الجدول التالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم(02–05): تطور القوى المشتغلة في الجزائر وفقا للجنس

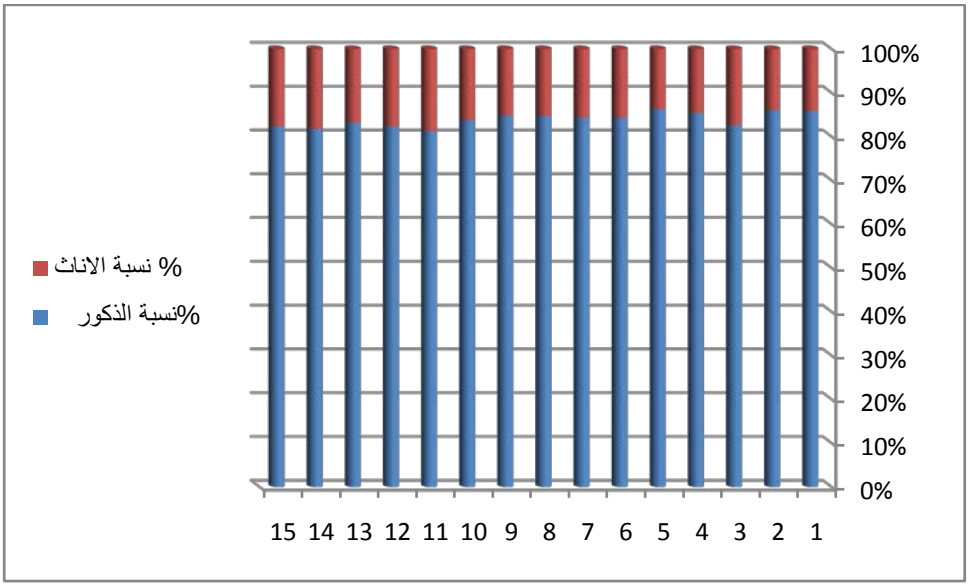

المصدر: من إعداد الطلبة وفقا لمعطيات **الجدول رقم (02–05)**.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك انخفاض في نسبة الذكور في السنوات الأخيرة مقارنة عما كانت علية في السنوات الأولى حيث قدرت ب 86.26% سنة 2006 في حين بلغت 81.74 % سنة 2015، في المقابل نجد فئة الإناث في زيادة مقارنة بالذكور، فقد قدرت 13.73 % سنة 2006 ولكن هذه النسبة ارتفعت لتصل إلى 18.25 سنة 2015 ، وترجع زيادة نسبة الإناث مقارنة بالذكور إلى انتشار ثقافة عمل المرأة و القبول بالعمل حتى ولو كانت الأجور منخفضة و كذلك استحواذهم على الأغلبية في التشغيل خاصة في قطاع الصحة والتعليم والإدماج المهني وعقود ما قبل التشغيل وبمعدلات مرتفعة.

ثالثا : تطور القوى العاملة المشتغلة في الجزائر وفقا للقطاع:

سنحاول التعرف على كيفية توزيع العمالة بين القطاعات المعرفة مدى مساهمة كل قطاع في عملية التنمية، وكذا معدل نمو العمالة من سنة إلى أخرى.

الجدول رقم (02-06): تطور القوى المشتغلة في الجزائر وفقا للقطاع 2001-2016

الوحدة: %

القطاع	الفلاحة %	الصناعة%	بناء وأشغال عمومية%	تجارة وخدمات %	المجموع
2001	21.06	13.82	10.43	54.69	100
2003	21.11	12.03	11.96	54.90	100
2004	20.73	13.67	12.40	53.56	100
2005	17.**16**	13.16	15.06	54.62	100
2006	18.83	14.78	14.72	51.67	100
2007	13.62	11.96	17.72	56.70	100
2008	13.69	12.47	17.22	56.62	100
2009	13.11	12.60	18.13	56.16	100
2010	11.67	13.73	19.37	55.23	100
2011	10.77	14.24	16.61	58.38	100
2012	7.98	11.68	14.55	65.79	100
2013	12.96	10.66	16.60	59.78	100
2014	8.78	12.60	17.83	60.79	100
2015	8.65	13.00	16.76	61.59	100
2016	7.97	13.51	17.47	61.05	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS، الجزائر، المتوفر على الموقع الرسمي: http://www.ons. dz.

ويمكن توضيح البيانات الجدول التالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم(02-06): تطور القوى المشتغلة في الجزائر وفقا للقطاع

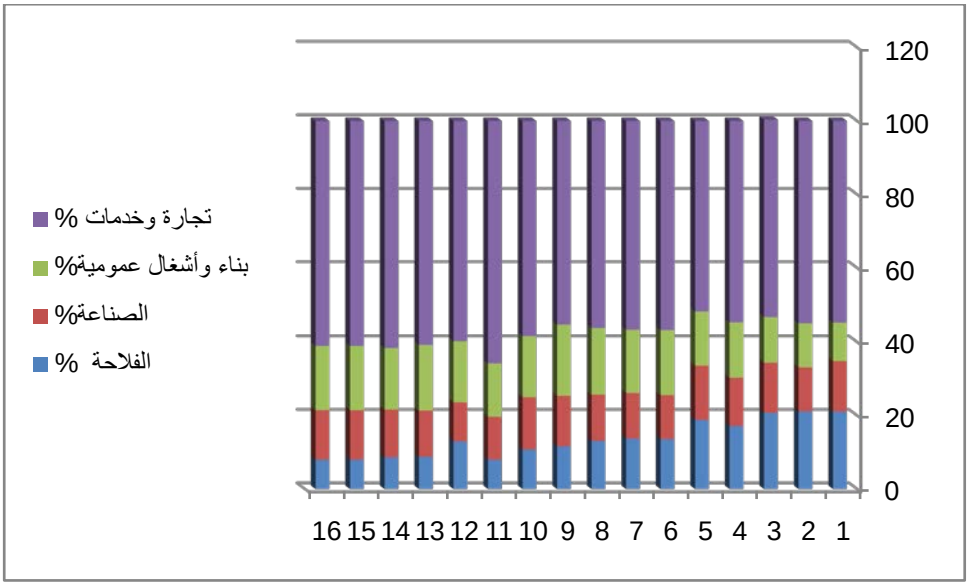

المصدر: من إعداد الطلبة وفقا لمعطيات **الجدول رقم (02-06)**.

من خلال الج دول أعلاه نلاحظ هيمنة قطاع التجارة والخدمات عن باقي القطاعات الأخرى فهو في تزايد من سنة إلى أخرى مع انخفاض بسيط في بعض السنوات حيث حقق أعلى نسبة قدرت ب 65.79 % سنة 2012.وهذه الزيادات لها آثار سلبية على هيكل سوق العمل لان هذا القطاع قطاع غير منتج ولا يستطيع استدامة المناصب، وكذلك تنصيبه للعمال أكثر من العدد المطلوب فنجد في هذا القطاع عمال لديهم أوقات كبيرة و غير مستغلة في الخدمة وهذا عائد لعددهم المفرط والزائد وهذا ما يطلق عليها بالبطالة المقنعة. ويليه في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية حيث شهد ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة عما كان علية في السنوات الأولى حيث حقق نسبة مرتفعة سنة 2010 قدرت ب 19.37 % وهذا يعود إلى زيادة حجم المشاريع من قبل الدولة وبتالي زيادة الطلب على يد العاملة، ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة فقد حقق زيادات ملحوظة في السنوات الأولى إلا انه شهد تراجعا في السنوات الأخيرة ففي سنة 2003 قدر ب21.11 % في حين بلغ 7.98 % سنة 2012 ويعود هذا الانخفاض إلى هروب الشباب إلى القطاعات المربحة مثل الادراة، وكذلك إقلاع معظم الفلاحين عن هذا القطاع وهذا بسبب الاضطرابات التي تعرفها الأسعار، ولهذا على الدولة أن تحرس على تنظيم وتشجيع هذا القطاع لما له من أهمية كبيرة في حركية الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: تطور قوى العاملة غير المشتغلة في الجزائر

لغرض تمييز السكان الذين تمسهم البطالة، ومعرفة أين تتمركز البطالة وفي أي فئة وفي أي نوع يتوجب علينا أن ندرس توزيعها هي الأخرى.

أولا : تطور القوى العاملة غير المشتغلة (العاطلة) في الجزائر وفقا لعامل السن : من خلال الجدول نلاحظ الفئة التي تمسها البطالة هي الفئة 20-24.

الجدول رقم (02-07): يوضح تطور القوى العاملة غير المشتغلة (العاطلة)في الجزائر وفقا لفئات العمر 2001-2015

الوحدة: %

	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50	59-55
2001	16.81	29.40	24.74	12	6.66	3.98	3.10	2.48	0.77
2003	15.83	32.08	24.50	11.81	6.42	3.61	3.00	1.93	0.76
2004	15.36	30.23	27.67	12.35	6.23	3.48	2.48	1.47	0.68
2005	14.18	33.22	27.53	12.19	5.81	2.97	2.18	1.34	0.53
2006	13.41	29.81	26.87	13.83	7.34	3.94	2.28	2.05	0.52
2007	12.74	30.65	28.59	13.63	6.77	3.51	1.61	1.75	0.69
2008	11.97	33.19	29.76	12.74	5.90	2.90	1.62	1.28	0.59
2009	11.66	31.90	29.73	13.24	6.06	2.98	1.77	1.58	0.93
2010	10.78	32.43	31.22	13.01	5.39	2.97	2.04	1.20	0.92
2011	8.94	32.20	30.41	12.61	6.96	3.38	3.01	1.31	1.12
2012	10.29	32.56	26.89	12.68	7.20	4.54	3.03	1.35	1.35
2013	10.97	31.74	26.04	13.87	7.40	4.25	2.63	1.95	1.10
2014	9.39	30.06	29.24	14.66	7.24	4.44	2.80	1.64	0.65
2015	38.8	27.6	18.4	9.9	5.8	4.6	2.8	2.5	2.7
الوسط الحسابي	14.37	32.02	27.04	12.75	6.51	3.68	2.45	1.170	0.95

المصدر:من إعداد الطلبة باعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات ONS، الجزائر، المتوفر على الموقع الرسمي: http://www.ons. dz.

ويمكن توضيح بيانات الجدول التالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-07): يوضح تطور القوى العاملة غير المشتغلة (العاطلة)في الجزائر وفقا لفئات العمر 2001-2015

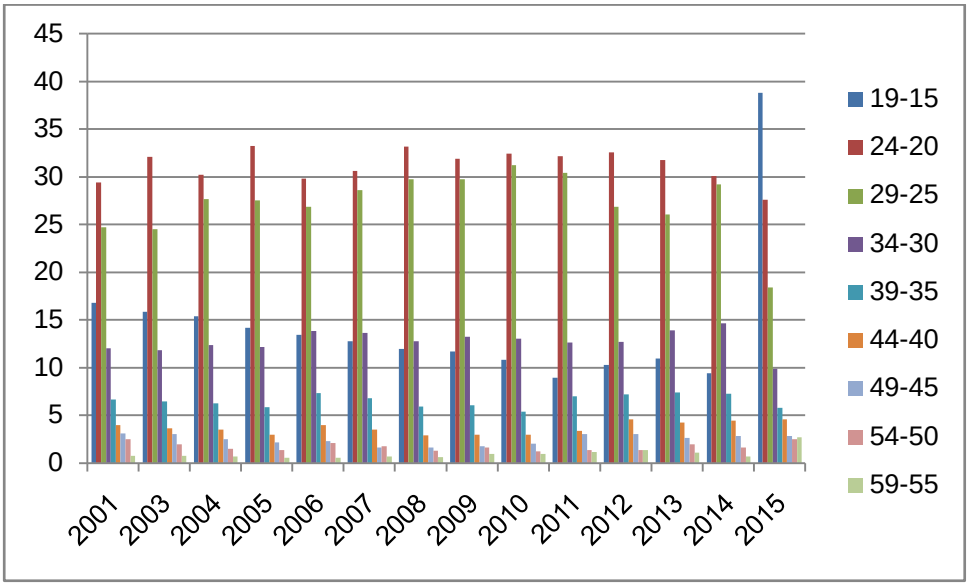

المصدر: من إعداد الطلبة وفقا لمعطيات الجدول رقم (02-07)

نلاحظ من خلال الشكل، وعلى مر الفترة محل الدراسة أن البطالة تمس الفئة الأكثر حساسية في المجتمع ألا وهي فئة الشباب (20-24) بمعدل 32.02 ويرجع ذلك إلى أن هذه الفئة تتوافق مع السنوات التي يتخرج خلالها معظم الطلبة الجامعيين والتكوين المهني وكذلك الذين معظمهم يتقدمون لأول مرة وهذا المعدل مرتفع وله آثار سلبية على هيكل سوق العمل ثم تليها الفئة (25-29) إذ حققت معدل مرتفع هي أيضا حيث قدر ب 27.04 وهذا راجع إلى عدم تلبية وتغطية الدولة لطلب المتزايد لهذه الفئة نظرا لعددهم الهائل.

بصورة عامة يمكن إرجاع هذا الارتفاع لسوق العمل، وهم بدون تجربة أو خبرة ميدانية ، و لهذا على الحكومة إعادة هيكلة سوق العمل مما يجعله أكثر قابلية واستيعابا لهذه الفئات لما لها من أهمية كبيرة واستغلالها بشكل صحيح وحتى يتم ذلك يجب تحريك وتنشيط الاقتصاد من خلال تشجيع الصناعة والفلاحة لأنهما المحركان الأساسيين لحل هذه المشكلة و كذلك تقديم التحفيزات والدعم لتشجيع الاستثمار.

ثانيا : تطور **قوى غير المشتغلة (العاطلة) في الجزائر وفقا لعامل الجنس:**

الجدول رقم(02-08): يوضح تطور القوى العاملة غير المشتغلة (العاطلة) في الجزائر وفقا لعامل الجنس

الوحدة:%

السنة	الذكور	%	الإناث	%	المجموع
2001	1934910	82.70	404539	17.30	2339449
2003	404539	81.55	318337	18.45	722876
2004	1370415	60.87	880807	39.13	2251222
2005	1199075	82.79	249213	17.21	1448288
2006	988288	79.64	252553	20.36	1240841
2007	1072004	77.98	302659	22.02	1374663
2008	868000	74.25	301000	25.75	1169000
2009	752000	70.14	320000	29.86	1072000
2010	729000	67.75	348000	25.32	1076000
2011	738000	69.49	324000	30.51	1062000
2012	888000	70.86	365000	29.14	1253000
2013	804000	68.42	371000	31.58	1175000
2014	859000	70.75	355000	29.25	1214000
2015	954000	71.35	384000	28.65	1337000

المصدر:من إعداد الطلبة باعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات ONS، الجزائر، المتوفر على الموقع الرسمي: http://www.ons. dz.

ويمكن توضيح بيانات الجدول التالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم(02-08): يوضح تطور القوى العاملة غير المشتغلة(العاطلة) في الجزائر وفقا لعامل الجنس

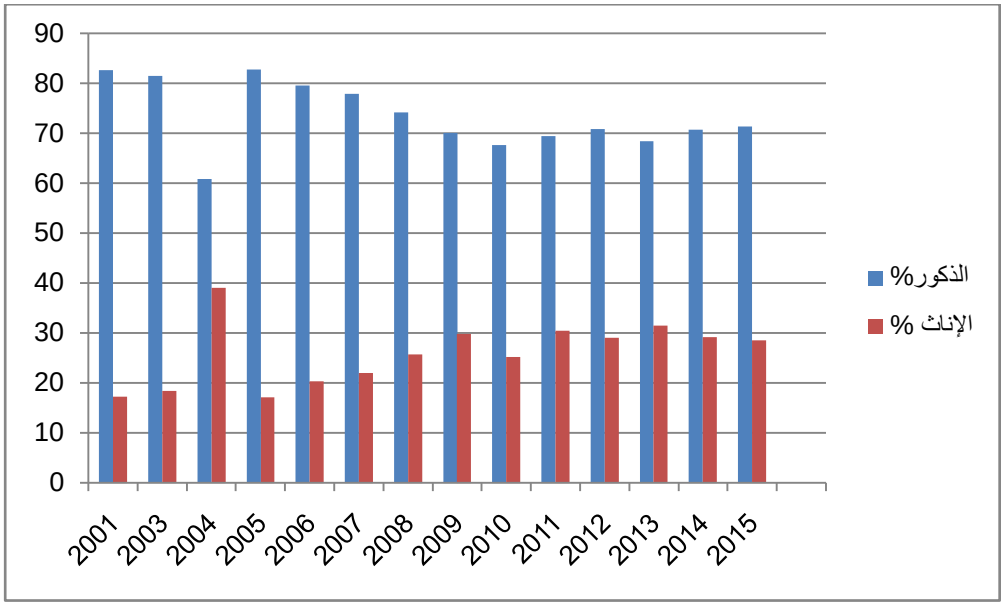

المصدر :إعداد الطلبة وفقا لمعطيات الجدول رقم (02-08).

من خلال الشكل نلاحظ أن فئة الذكور تعاني من البطالة أكثر من الإناث حيث بلغ ت 67.75 %سنة 2010، لترتفع هذه النسبة إلى 71.35%في المقابل نجد أن نسبة البطالة عند الإناث زادت هي كذلك لتصل 31.58 % سنة 2013 عما كانت عليه 17.30 % سنة 2001، و يعود ذلك أن الإناث لا يمكن الاشتغال في جميع القطاعات كالفلاحة والأشغال العمومية وكذلك دعم الدولة لفئة البطالين مما جعل نسبة العاطلات عن العمل تزداد بسبب تسجيل الإناث في مكاتب البحث عن العمل للاستفادة من التعويض عن البطالة ومن المساعدات الأخرى التي تقدمها الدولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع نسبة الإناث المتمدرسات والمتخرجات، وكذلك بسبب ارتفاع الفئة النشطة الخاصة بالإناث.

ثالثا: تطور القوى غير مشتغلة(العاطلة) وفقا لمعيار التعليم:

يعتبر التعليم عاملا مهما في التنمية، حيث يمكن تفسير زيادة النمو الاقتصادي بالاستثمارات المتزايدة في رأس المال البشري من خلال تعليم الناس والرفع من كفاءتهم، ومن دون شك فان الموارد البشرية المتعلمة والمستثمرة في النشاط الاقتصادي لابد و أن تنتج الثروة المتزايدة.

يمكن ملاحظة أي فئة من التعليم هي متضررة أكثر من هذه المشكلة من خلال بيانات الجدول التالي الذي يوضح البطالة في الجزائر حسب المستوى التعليمي من 2008 إلى 2015، كما يلي :

الجدول رقم(02-09): يوضح تطور القوى العاملة غير المشتغلة (العاطلة) في الجزائر حسب المستوى التعليمي

السنوات	بدون مستوى	ابتدائية	متوسطة	ثانوي	جامعي
2008	% 2.1	%14	%43	%21.1	%19.8
2010	%1.9	%7.6	%10.7	%8.9	%20.3
2011	%2.5	%6.3	%12.6	%8.6	%15.2
2012	%3	%8.3	%13.3	%9.7	%14.6
2013	%2.7	%6.7	%11.1	%9.7	%14
2014	%2.7	%7	%12	%9.7	%15.4
2015	%3.6	%7.7	%13	%10.1	%14.1
الوسط الحسابي	%2.64	%8.22	%16.05	%11.11	%16.21

المصدر:من إعداد الطلبة باعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات ONS، الجزائر، المتوفر على الموقع الرسمي: http://www.ons. dz.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفئة التي تتركز فيها البطالة بشكل كبير هي الفئة ذات المستوى الجامعي بمعدل 16.21، وهذا ما يشكل ضغط حقيقي على سوق العمل.ولهذا على الدولة ان تبحث عن حلول من شأنها حل هذه المشكلة وذلك من خلال برامج الدعم.

المبحث الثاني: الآليات المنتهجة لمعالجه مشكلة البطالة في الجزائر

إن اهتمام الدولة في قضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة استلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها.

وتتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق برامج لترقية الشغل.

المطلب الأول :الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)

هي هيئة ذات طابع خاص أخذت من الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كتسمية لها،حيث تم إنشاؤها بموجب الأمر 14/96 المؤرخ في 24 جويلية 1996 وهذا الجهاز موجه لفئة الشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم بين 19 إلى 35 سنة الحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات ويملكون مؤهلات مهنية في النشاط الذي يقترحونه ولديهم كذلك القدرة على المشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع ويضمن الجهاز عملية المرافقة خلال مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها وذلك بتقديم مساعدة وتكوين مميز للشباب صاحب المشروع لا تفوق التكلفة الإجمالية 10 ملايين دينار.[1] ساهمت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مكافحة البطالة من خلال استحداث 87826 4 منصب عمل منذ إنشاءها سنة 1996 وتمويل 367980 مشروع في قطاعات اقتصادية مختلفة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02–09): يوضح عدد المشاريع الممولة وعدد مناصب العمل المستحدثة في إطار(ANSEJ)

	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب العمل	النسبة المؤية
منذ انشاءها لغاية 31/12/2010	140503	392670	44.71%
2011	42832	92682	10.55%
2012	65812	129203	14.71%
2013	43039	96233	10.96%
2014	40856	93140	10.61%
2015	23676	51570	5.87%
2016	11262	22766	2.59%
منذ إنشاءها لغاية 31/12/2016	367980	878264	100%

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

https://www.ansej.org.dz/index.php/fr.(10/04/2018)

[1] منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

من الجدول أعلاه يتضح أن عدد المشاريع الممولة ومناصب العمل المستحدثة شهدت ارتفاع سنه 2012بنسبه قدرت ب 14,71% ويعود سبب ارتفاع ذلك إلى أن كل نشاطات كانت مدعمة مما زاد ذلك من عدد المشاريع الممول وعدد مناصب شغل وبعد دالك بدأت بانخفاض تدرجيا لتصل سنه 2016 إلى 2,59%وسبب ذالك راجع لتوقف الدولة وغلق بعض نشطات مثل قطاع الخدمات وقد وزعت المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بين خريجي الجامعات وخريجي التكوين المهني الذين كانت لهم الغلبة في المشاريع الممولة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02–10): يوضح توزيع المشاريع الممولة من قبل (ANSEJ) حسب المؤهلات والجنس .

	منذ إنشاءها لغاية 2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	منذ إنشاءها لغاية نهاية 2016
عدد المشاريع الممولة	140503	42832	65812	43039	40856	23676	11226	367980
مستوى تكوين مهني	33561	6920	10469	10675	13737	11997	7451	94792
النسبة المئوية	24%	16%	16%	25%	34%	51%	66%	26%
مستوى جامعي	14747	22906	3371	2964	3539	3024	2001	32552
النسبة المؤية	10%	7%	5%	7%	9%	13%	18%	9%
المشاريع النسائية	37518	2951	4477	3526	3665	2645	1550	37189
النسبة المؤية	13%	7%	7%	8%	9%	11%	14%	10%

المصدر:إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

https://www.ansej.org.dz/index.php/fr.(10/04/2018)

.

كما يوضح الجدول أعلاه فان خرجي معاهد التكوين المهني كان لهم الحظ الأوفر من مشاريع الوكالة حيث كانت تزداد من سنه إلى أخرى حيث كانت نسبتها 24 %سنة 2010لتصل نسبتها إلى 51 %و 66 %سنتي 2015 و2016، ويعود ذلك لتوافق مؤهلاتهم مع متطلبات السوق، ودعم الدولة لخرجي تكوين المهني لان آليات التمويل تدعم أصحاب شهادات من تكوين المهني كما اهتمت مؤخرا بخرجي الجامعات.

وقد تنوعت المشاريع الممولة من قبل (ANSEJ) لتشمل مجالات مختلفة وركزت الوكالة على دعم القطاعات النشطة التي تعتبر محركا للتنمية الاقتصادية ومصدرا للتوفير الثروات لاسيما في مجالات الزراعة والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية والري والصناعة والصيانة بالإضافة إلى الصناعة التقليدية، حيث خصصت لها

حوالي 42% من التمويل الإجمالي للوكالة منذ نشأتها لغاية نهاية 2010 وارتفعت هذه النسبة خلال سنة 2016 إلى 73% وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(02-11):يوضح توزيع المشاريع الممولة من قبل (ANSEJ) حسب النشاط الاقتصادي

	منذ إنشاءها لغاية 31/12/010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	منذ إنشاءها لغاية31/12 2016/
الفلاحة والصيد	15171	3686	6705	8225	10487	6862	3479	54615
النسبة المئوية	11%	9%	10%	9%	26%	29%	31%	15%
الصناعات التقليدية	21979	3559	5438	4900	4255	2170	320	42621
النسبة المئوية	16%	8%	8%	11%	10%	9%	3%	12%
بناء وأشغال عمومية وري	9818	3672	4375	4347	5106	3838	1672	32828
النسبة المئوية	7%	9%	7%	10%	12%	16%	15%	9%
صناعة وصيانة	10807	2118	3301	3333	1614	4913	2720	33806
النسبة المئوية	8%	5%	5%	8%	16%	21%	24%	9%
أعمال حرة	3648	569	826	1042	1450	1205	716	9456
النسبة المئوية	3%	1%	1%	2%	4%	5%	6%	3%
خدمات	79080	29228	45167	21192	12944	4688	2355	194654
النسبة المئوية	56%	68%	69%	49%	32%	20%	21%	53%
المجموع	140503	42832	65812	43039	40856	23676	11262	367980

المصدر: إحصائيات الوكالة لدعم تشغيل الشباب:

https://www.ansej.org.dz/index.php/fr.(11/ 04/2018)

.

نلاحظ م ن خلال جدول أعلاه أن قطاع الخدمات يستحوذ على اكبر نسبه حيث كان في ارتفاع من سنه إلى أخرى حيث حقق أعلى نسبة قدرها 69% سنه 2012 إلا أن هذه النسبة انخفضت في السنوات الأخيرة لتصل 21% سنة 2016 ويرجع هذا الانخفاض إلى توقف الدولة على تمويل هذا القطاع إلا بنسب منخفضة، في حين نرى من جهة أخرى أن قطاع الفلاحة في زيادة من سنة إلى أخرى ليحقق أعلى نسبة قدرها 31% سنة 2016 وهذا راجع إلى تدعيم الدولة لهذا القطاع لما له أهمية كبرى في تنشيط وتفعيل سوق العمل والزيادة في حجم الإنتاج .

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM)

أنشأت الوكالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، الذي يحدد الإطار العام لجهاز القرض المصغر وكيفية تنفيذه، مهمتها تطبيق سياسة الدولة، ويتضمن دور الوكالة تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة.[1]

استطاعت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الحد من البطالة من خلال عدد مناصب العمل المستحدثة والذي وصل إلى 1177478 منذ نشأتها إلى غاية 2016، وهو ما يوضحه الجدول 2 ويتضح من خلاله أن عدد مناصب العمل المستحدثة شهد ارتفاعا متواصلا حيث كان 4494 منصب سنة 2005 ووصل 219641 منصب سنة 2012 كأعلى حد،ويعود هذا الارتفاع إلى صيغه القرض الجديدة حيث كانت 4ملاين سابقا لتصل سنه 2012 إلى 10ملاين ثم انخفض 2013 إلى 166053 منصب ليعاود الارتفاع سنة 2014 ليصل إلى 176315 منصب، وينخفض سنة 2015 ليصل 126152، ولكن شهدت سنة 2016 انخفاض حاد حيث وصل إلى 32045 منصب.

الجدول رقم (02–12): عدد مناصب الشغل المستحدثة منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

السنة	2005	2006	2007	2008
عدد مناصب الشغل المستحدثة	4494	33331	25847	63148
السنة	2009	2010	2011	2012
عدد مناصب الشغل المستحدثة	91101	77934	161417	219641
السنة	2013	2014	2015	2016
عدد مناصب الشغل المستحدثة	166053	176315	126152	32045

المصدر: احصائيات الوكالة الوكنية لتسيير القرض المصغر:

https://www.angem.dz/ar/home.php.(11/ 04/2018)

[1] المادة 03,02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد06، الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004،ص:3.

وتميزت القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتنوع نشاطاتها وكذلك الفئة العمرية المستهدفة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(02-13):يوضح توزيع القروض الممنوحة من قبل (ANGEM) حسب النشاط الاقتصادي والشريحة العمرية للفترة 2008-2015

القطاع/الشريحة العمرية	القروض الممنوحة	النسبة المئوية
الزراعة	358112	14.11%
الصناعات الصغيرة	667307	38.64%
البناء و الأشغال العمومية	76667	8.51%
الخدمات	853165	20.83%
الصناعة التقليدية	815138	17.43%
تجارة	1223	0.39%
الصيد البحري	752	0.09%
المجموع	333796	100%
18-29 سنة	504293	36.86%
30-39 سنة	216251	31.55%
40-49 سنة	453142	17.89
50-59 سنة	20679	9.95%
ما فوق 60 سنة	95429	3.76%
المجموع	796333	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

https://www.angem.dz/ar/home.php.(22/ 04/2018)

يتضح من الجدول أعلاه أن الصناعات الصغيرة احتلت الصدارة بنسبة 38.64% وهذا راجع إلى تناسب صيغة القرض مع طبيعة عمل هذه المؤسسات خاصة بعد ما تم تعديلها سنة 2012 لتصل 10 ملايين، ونلاحظ كذلك أن أكبر فئة عمرية مستفيدة من القروض هي الفئة (18-29) وهذا بسبب اهتمام الدولة بهذه الفئة لكونها الأكبر تعداد وأكثرها نشاطا.

المطلب الثالث:الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

يعتبر هذا الصندوق بمثابة آلية عمومية لمحاربة البطالة للفئة 35-50 سنة والتي لم تستطع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إيجاد حلول مناسبة لها بسبب عامل السن، فبعد تعويضات العمل للذين فقدوا مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية، حيث صدر المرسوم التشريعي رقم 94-09 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتضمن الحفاظ على الشغل حماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية، والمرسوم التنفيذي رقم 94-11 المؤرخ 26 ماي 1994 المتعلق بإحداث نظام التأمين على البطالة.[1]

الجدول رقم (02-14):يوضح عدد المشاريع الممولة ومناصب العمل المستحدثة من قبل (CNAC) للفترة 2004-2016

	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC		
قطاعات النشاط	المشاريع الممولة	مناصب الشغل	قيمة التمويل(مليون دينار جزائري)
الفلاحة	17513	42322	68610.87
الصناعات التقليدية	11886	31222	37029.45
البناء و الاشغال العمومية	8080	25992	32164.07
الري	321	1108	2261.61
الصناعة	10740	31317	47963.17
الصيانة	795	1910	2249.56
الصيد البحري	404	1462	2784.59
المهن الحرة	831	1813	2970.57
الخدمات	30111	63430	106551.9
نقل البضائع	45844	69662	118366.73
نقل المسافرين	12191	18483	28844.08
المجموع	138716	288721	449796.6

المصدر:من إعداد الطلبة باعتماد:

donnèes statistiques mensuelles Nationales et ،Bilan mensuel et donnèes statistiques Règionales، Ministère du travail، de l'emploi et de la sècuritè sociale، caisse Nationale d'Assurance chomage (CNAC)

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد34، الصادر بتاريخ 01 جوان 1994،ص:3.

يعرض الجدول أن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ساهم في تمويل أكثر من 138716 مشروع يحتل فيها نقل لبضاعة الأولوية ب 45844 مشروع، يليه قطاع الخدمات ب 30111 مشروع من المشاريع الممولة، أما الصناعة فكانت متأخرة ب 10740 مشروع ممول الأمر الذي يؤكد توجه الصندوق لتمويل المؤسسات التابعة للقطاعات الغير منتجة، وساهمت المشاريع الممولة في توفير 288721 منصب شغل منذ نشأتها إلى نهاية 2016 .

المطلب الرابع:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) محل وكالة ترقية الاستثمار(APSI) بمجموعة من الإضافات أنشئت بموجب الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 22 أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار،وهي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية تسعى إلى تطوير ومتابعة الاستثمارات وهذا بتسهيل استكمال الإجراءات الادراية المتعلقة ببعث مشاريع خلق المؤسسات. يوضح الجدول التالي أهم الانجازات التي حققتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) من حيث المشاريع وعدد مناصب العمل المستحدثة.[1]

الجدول رقم(02-15):يوضح عدد المشاريع الاستثمارية المصرحة وعدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار(ANDI) للفترة 2002-2016

المشاريع:النوع/ القطاع/الحالة القانونية	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بمليون دج	النسبة المئوية	عدد مناصب الشغل المستحدثة	النسبة المئوية
الاستثمار المحلي	62982	99%	10584134	83%	1018887	90%
الاستثمار الأجنبي	822	1%	2216699	17%	119525	10%
المجموع	63804	100%	12800834	100%	1138412	100%
الزراعة	1316	2.06%	222790	1.74%	53445	4.69%
البناء	11389	17.85%	1310896	10.24%	244138	21.62%
الصناعة	11256	17.64%	7411469	57.90%	466382	40.97%
الصحة	935	1.47%	171948	1.34%	22478	1.97%
النقل	31097	48.74%	1095948	8.56%	162976	14.32%
السياحة	1018	1.60%	974396	7.61	62069	5.45%
الخدمات	6786	10.64%	1169895	9.14%	116476	10.23%
التجارة	3	0.00%	10914	0.09%	4100	0.36%
الاتصالات	5	0.01%	432578	3.38%	4348	0.38%

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001، ص:5.

المجموع	63804	100%	12800834	100%	1138412	100%
الخاص	62520	97.99%	7290151	56.95%	963922	84.67%
العمومي	1117	1.84%	4319545	33.74%	126036	11.07%
المختلط	107	0.17%	1191137	9.31%	48454	4.26%
المجموع	63804	100%	12800834	100%	1138412	100%

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

http://www.andi.dz/index.php/ar.(27/ 04/2018).

يرجع النسبة المئوية المرتفعة 48.74% لعدد مشاريع الخاصة بقطاع النقل لدى الوكالة الاستثمارية لقلة التكلفة الإجمالية للمشاريع على غرار المشاريع الأخرى ولقد خلق مناصب شغل بنسبة 14.32%،في حين نرى أن عدد المشاريع لقطاع الصناعة تصل نسبتها إلى 17.64% وخلقت مناصب شغل بنسبة 40.97% ومن خلال هذه النتائج نرى انه بالرغم من أن قطاع النقل تحصل على عدد مشاريع اكبر من قطاع الصناعة إلا حقق مناصب شغل أقل، ولهذا على الدولة الاهتمام بهذا القطاع أكثر من القطاعات الغير الإنتاجية نظرا لأهميته الكبيرة في خلق مناصب شغل.

خلاصة الفصل:

خلاصة القول فيما يتعلق بوضعية القوى العاملة سواء المشتغلة أو العاطلة في الجزائر وتطورها، يمكننا إيجازها في العناصر التالية:

- هناك تمركز كبير في فئة الذكور على حساب الإناث في توزيع القوى العاملة الإجمالية، حيث نجد أن النسبة الأكبر منها تتركز بشكل كبير في فئة الشباب.
- هناك اختلال في توزيع القوى العاملة المشتغلة، حيث نجد أن النسبة الأكبر من العمالة تتركز في القطاعات الغير إنتاجية (خدماتية) عوض القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الفلاحة)، وذلك يؤدي إلى خلق بطالة مقنعة في حالة تشبع هذه القطاعات وهي معروفة بعدم استيعابها الكبير لليد العاملة.
- سيطرة العمالة من قبل فئة الذكور على العمالة لفئة الإناث، كما أنها تعتمد بشكل كبير على الفئة الشابة .
- تفاوت معدلات البطالة بين مختلف الفئات العمرية للقوى العاملة، حيث نجد أن النسبة الأكبر تمس فئة الشباب.
- تكلفة البرامج المرتفعة وتأثيرها المحدود وذلك باهتمامها بالتكوين المهني أكبر من التعليم العالي والذكور أكثر من الإناث، وكذلك تغطيتها الضعيفة.

ومن خلال مما سبق يبدو لنا ليس من السهل منع حدوث هذه المشكلة، لكن من الممكن التخفيف من حدتها وهذا ما قامت به الدولة من خلال آليات الدعم التي كان لها أثر في تراجع وتحسن معدلات البطالة لكن تبقى هذه الآليات المعتمدة في ظل إستراتيجية التشغيل غير كافية وتشوبها نقائص من بينها إهمالها للقطاعات المنتجة رغم أهميتها الكبيرة في تحريك وتنشيط سوق العمل.

ولكن بالرغم من هذه العيوب إلا أنها هذه الأجهزة اختلفت في عملها حيث أثبتت الدراسة أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كانت لديها فعالية اكبر في خلق مناصب الشغل وهذا نتيجة لتركز نشاطها في الفئة الشبابية.

ولكن التساؤل يبقى مطروح في ظل زيادات الكبيرة جدا نسبة القوى العاملة وكذا وصول هذه القطاعات إلى مرحلة التشبع وحدوث ما يسمى بالبطالة المقنعة داخل هذه القطاعات هل تستطيع الدولة بتبنيها لنوع من أنواع السياسة مالية معالجة هذا الاختلال أم لا وهذا ستتطرق لها هذه الدراسة في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

دور برامج الانفاق والتحفيزات الجبائية في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر خلال الفترة 2000-2016

تمهيد:

مشكلة البطالة هي مشكلة تعاني منها كبرى الاقتصاديات في العالم ، والجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه المشكلة وبحدة حيث تعرف معدلات بطالة مرتفعة نسبيا، وبغية إيجاد حل لهذه المشكلة التي تعتبر آفة على أكثر من صعيد سواء أكان في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي، وحتى السياسي..، تبنت مخططات إنعاش اقتصادي وسطرت العديد من البرامج والآليات للتقليل من حدة هذه الظاهرة.

وبالموازاة مع برامج الإنعاش وتدابير التشغيل التي أنشأتها الدولة الجزائرية والمتمثلة في الوكالات

مثل(ANDI,ANSEJ,CNAC....) ، قامت بتكييف وتعديل القانون الجبائي حتى تحفز عملية الاستثمار وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف خلق مناصب شغل ثابتة ودائمة.

وتم تقسيم هذا الفصل حسب المباحث الآتية:

المبحث الأول: تطور برامج الإنفاق العام ودورها في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر2000–2016

المبحث الثاني:دور السياسة الجبائية في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر2000–2016

المبحث الأول: تطور برامج الإنفاق العام ودورها في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000–2016

شرعت الجزائر منذ بداية 2001 في صياغة توجهاتها الإنمائية التي أرادت أن تجعلها منطلقات للتنمية والتخطيط ذات إطار شمولي يستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية معا، وهذا من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طرق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج والمتمثلة في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 والبرامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005–2009 وبرامج الخماسي للتنمية 2010–2014.

المطلب الأول: تطور برامج الإنفاق العام خلال الفترة 2000–2016

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001–2004.

إن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي اقر في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001 – 2004 بنسب متفاوتة ، و تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار ، و هو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 و المقدم ب 11.9 مليار دولار ، و قد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها على شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

1–أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

–تعزيز الطلب الكلي.

–تدعيم النشاطات المنتجة والتي تخلق قيمة مضافة وتوفر مناصب الشغل من خلال تطوير القطاع الفلاحي والمؤسسة الإنتاجية .

–إعادة بناء المنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بتحفيز النشاط الاقتصادي وتدعيمه.

[1] بن دعاس زهير، كتاف شافية ، مداخلة بعنوان" **سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية(حالة الجزائر)**،ملتقى تقييم آثار الاسستثمارت العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمارو النمو الاقتصادي 2001–2004 ، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2013/03/11 ، ص:17 .

2- مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

يتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد خلال الفترة 2001-2004 حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي، الصيد البحري، التنمية المحلية البشرية، النساء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات والجدول التالي يوضح مخصصات هذا البرنامج.

الجدول رقم (03-01) مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

الوحدة: مليار دينار

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع مبالغ 2001-2004	المجموع %
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
دعم التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

من خلال الجدول اعلاه يتضح لنا:

-أن 40.1% من مخصصات هذا البرنامج أي 210.5 مليار دينار وجهت للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، وذلك راجع لرغبة الدولة في تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، والذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال التسعينات، بالإضافة إلى دور هذا القطاع في تحسين النشاط الاقتصادي من خلال دعم النشاط الخاص وتوفير وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج، كما تعمل على خلق مناصب عمل يتولد عليها دخول.

- كما وجهت حوالي 114.0 مليار دينار أي نسبة أي نسبة 21.7% من مخصصات هذا البرنامج إلى التنمية المحلية والبشرية، والغرض منه تشجيع التنمية المحلية وبالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية التي من شأنها دعم الاستقرار على المستوى الكلي، والغرض من هذا تحسين الإطار المعيشي للأفراد.
- كما أن هذا البرنامج خصص 90.2 مليار دينار أي ما يشكل نسبة 17.2 % لتنمية قطاع الموارد البشرية بغرض تحسين مؤشرات التنمية البشرية، والتي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي، مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة، وترقية عنصر المعرفة من خلال زيادة المؤسسات التعليمية والجامعات والهياكل الرياضية والثقافية.
- وتم تخصيص 65.4 مليار دينار أي ما نسبته 12.4% خلال هذا البرنامج لدعم الفلاحة والصيد البحري، ضمن أهداف الدولة في زيادة الإنتاج الزراعي والصيد البحري وذلك لتوفير الطلب المحلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية، وتخفيض الهجرة من الريف إلى المدينة، والمحافظة على العمالة التي تشتغل في الأراضي الفلاحية وفي الصيد البحري، وذلك من خلال استغلال الشريط الساحلي للجزائر على امتداد 1200 كلم.
- وأخيرا نجد أن دعم الإصلاحات خصص له مبلغ 45.0 مليار دج أي نسبة 8.6% وكان الهدف من هذه الإصلاحات هو تهيئة الظروف المناسبة والمشجعة على الاستثمار والإنتاج لتوفير مناصب شغل.

- عدد المشاريع المدرجة في إطار هذا البرنامج 2001-2004

بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي:

الجدول رقم (03-02):مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حسب القطاعات

المشاريع	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين، مهن وتعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية، شبانية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223

طاقة ودراسات ميدانية	200
المجموع	15974

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

من خلال الجدول اعلاه يتضح لنا: أن قطاع الري والفلاحة والصيد البحري استحوذ على أكبر المشاريع بعدد 6312 مشروع بنسبة 39.51 % يليها قطاع السكن، العمران، والأشغال العمومية بـ 4316 مشروع وبنسبة 27.01%، ثم قطاع التربية، التكوين المهني والتعليم العالي بـ 1296 ثم تأتي القطاعات الأخرى.

ثانيا: برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

يعتبر برنامج دعم النمو انعكاس لسياسة اقتصادية مكملة لسياسة الانتعاش وتهدف بشكل أساسي وضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال استحداث مناصب الشغل في مختلف القطاعات الإنتاجية.

1-أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو: يهدف برنامج التكميلي لدعم النمو للوصول إلى الأهداف التالية:[1]

-العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه في الفترة السابقة.

-العمل على إتباع انجح الطرق للقضاء على آفة الفقر،عن طريق تحسين ظروف المعيشة.

-العمل على تحقيق التنمية التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن، خاصة الريفية منها والمتضررة من الإرهاب.

2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

استكمالا لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 أقرت الدولة برنامج آخر سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، حيث خصص له مبلغا ضخما يعادل 8 أضعاف البرنامج الأول حيث قدر بـ 4202.7 مليار د.ج أي ما يعادل 55 مليار دولار، وخصص هذا المبلغ على اثر تحسن احتياطي الصرف من العملة الصعبة نتيجة استمرار ارتفاع أسعار البترول.

[1] مسعودي زكريا، مداخلة بعنوان "**سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية في الزائر منذ 2001**"، **ملتقى تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي2001-2014**، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2013/03/11 ، ص:11.

الجدول رقم (03–03):يوضح مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009.

القطاعات	المبلغ (مليار د.ج)	النسبة (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45,41
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40,52
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8,02
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4,85
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1,19
المجموع	**4202.7**	**100**

Source: http://www.premier-ministre.gov.dz//arabe/media/PDF/texteEssentiels/progBilan/progcroissance.pdf

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي 2010–2014.

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقت آنذاك وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج فترة 2009–2004 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب وبذلك بلغت تكلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج ، من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الانجاز يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 –2014 من النفقات 21214 مليار دج وهو يشمل شقين اثنين هما:[1]

[1] دادن عبد الغني، بن طحين محمد عبد الرحمان، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970–2008)**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص:183.

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على وجه الخصوص في قطاعات السكك الحديدية الطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج، يعادل 130 مليار دولار.

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11532 مليار دج، أي ما يعادل 156 مليار دولار.

1-أهداف برنامج التنمية الخماسي: كما يهدف هذا البرنامج إلى :[1]

- تحسين التنمية البشرية
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني
- التنمية الصناعية
- تشجيع إنشاء مناصب شغل
- تطوير اقتصاد المعرفة

2-مضمون برنامج التنمية الخماسي: توزعت الاعتمادات المالية لهذا المخطط على أهم القطاعات كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-04): مضمون برنامج التنمية الخماسي2010-2014. (**الوحدة=مليار دج**)

القطاع	الغلاف المالي
السكن	3700
الموارد المائية	2000
التعليم	1798
الصحة	619
الشباب والرياضة	380
الطاقة كالكهرباء والغاز	350
المجموع	8847

المصدر: من إعداد الطلبة على ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010.

[1] أحمد طرطار، صورية مساني، **دور الجابية البترولية في تمويل برامج الاستثمارات العمومية للفترة ما بين2010-2014، بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل** ،ملتقى تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمارات والنمو الاقتصادي 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2013/03/11، ص:13.

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf .

يبين الجدول أعلاه بأن قطاع السكن والموارد المائية والتعليم على التوالي، فقد أخذت أغلفة مالية عالية بالنسبة للقطاعات الأخرى بحيث أن قطاع السكن لوحده قدر ب 3700مليار دج ، و الموارد المائية حصة لا يستغنى عنها حيث قدرت ب 2000 مليار دج والتعليم ب1798 مليار دج.

المطلب الثاني: دور برنامج الإنفاق في معالجة مشكلة البطالة

أولا: الآثار المتوقعة من برامج الإنعاش الاقتصادي

1 –الآثار المتوقع من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001–2004)في مجال التشغيل:

ظهر توجه واضح لبرامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي للتركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة من أجل خلق ديناميكية في سوق العمل، و هو ما حرصت الحكومة على إبرازه من خلال وضع إحصائيات تنبئية لحجم اليد العاملة، التي يمكن أن يوفرها كل قطاع طيلة سنوات البرنامج ، حيث أن أكثر من % 90 من الغلاف المالي المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وجهت لإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل كما هو مخطط له في البرنامج ، أما المتبقي من الغلاف المالي فقد اقترب من 10 % و هو ما يقارب 80 مليار دج وقد وجه مباشرة لتعزيز السياسيات التشغيلية ومؤسساتها لتتمكن من تعديل سوق العمل بصورة فعالة حيث تحصلت الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)على 0.3 مليار دج لتعزيز الهياكل المكونة للوكالة ، حيث تم تجهيز 165 وكالة جهوية لتحسين مستوى تسيير سوق العمل ومحاولة تعميق معرفة هذا الجهاز بسوق العمل.

كما حاولت السلطات الوصية استدراك النقائص والصعوبات التي تعاني منها المصالح العامة للتشغيل، وذلك بتعزيز الهياكل القديمة، لتمكين هذه الأخيرة من أداء مهمتها، حيث تحصل برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية لليد العاملة على مبلغ 9 مليار دج لتعميمه في مختلف المناطق التي لديها ارتفاع في معدل البطالة، بهدف

إنشاء ما يعادل 70000منصب دائم ، حيث يتوقع من خلال هذا البرنامج توفير 7133150 منصب عمل منها 296300 منصب دائم.[1]

2- الآثار المتوقعة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)على مستوى التشغيل:

يمكن استخلاص هذه الآثار من خلال الالتزام الرئاسي الوارد في هذا البرنامج حيث يسعى إلى كسب رهانين أساسيين: يتعلق أولهما بإنشاء 100 ألف مؤسسة صغيرة جديدة إلى غاية 2009، أما الأمر الثاني فيتعلق بتخفيض معدلات البطالة إلى أقل من 9%خلال الفترة (2010-2013) ، وذلك من خلال خلق مليوني منصب شغل خلال فترة برنامج دعم النمو (2005-2009) ، حيث أصبح هذا الأخير أحد الأهداف الإستراتيجية الدائمة للسياسة الوطنية للتنمية، ويتوزع استحداث هذه المناصب بالكيفية التالية :

- مليون منصب شغل بواسطة العاملين الاقتصاديين والشغل العمومي.

-و مليون منصب شغل معادل من خلال برامج تتطلب التشغيل المكثف لليد العاملة.[2]

3- الآثار المتوقعة من البرنامج الخماسي (2010-2014) على مستوى التشغيل:

إن الهدف المعلن في برنامج السيد رئيس الجمهورية والذي تتكفل الحكومة بتجسيده يتمثل بالنسبة لهذه السنوات الخمس في استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد لآفاق 2014 ، منها 1500000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل. وفي هذا الإطار فإن برامج دعم استحداث مناصب الشغل ستستفيد من غلاف مالي قدره : 350 مليار دينار لمرافقة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني ، ودعم استحداث المنشآت المصغرة وبرامج التشغيل المؤقتة، لتضاف نتائج الدعم العمومي للتشغيل لحجم التوظيفات التي تتم في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي إلى جانب تلك التي يفرزها النمو الاقتصادي.

فبالنسبة لاستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، فإن التوقعات للفترة (2010-2014) تفيد بما يلي:

[1] عبد الرحمان تومي ، سعيدة تلخوخ،مداخلة بعنوان "**أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)**"، ملتقى انعكاسات برامج التمية في الجزائر على نمو العمالة (2001-2014)، جامعة محمد بوقرة بومرداس،ص:5-6.

[2] طومي عبد الرحمان، سعيدة تلخوخ، **مرجع سابق ذكره**، ص:5-6 .

-متوسط استحداث سنوي قدره 100000 منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت الميسرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

-تنصيب300000 طالب عمل سنوياً في إطار جهاز دعم الإدماج المهني (DAIP) .

-السعي لبلوغ نسبة نمو اقتصادي سنوي تقدر بمعدل6 %.

-تخصيص هام لموارد مالية للقطاعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة(البناء والأشغال العمومية ، الري ، السكن والنقل)،والقطاعات المولدة لمناصب شغل.

- دعم مالي هام لفائدة قطاعي الصناعة (2000مليار دج)والفلاحة (1000مليار دج) وتنمية الموارد البشرية(التربية والتكوين) من أجل الإدماج المهني .

- جهد مالي معتبر لدعم تشغيل الشباب (350 مليار دج) .

وبخصوص الهدف المتمثل في استحداث مناصب الشغل في إطار الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والضمان الاجتماعي بالنسبة للفترة الخاصة بالمخطط الخماسي (2010-2014)،فإنه من المتوقع:

- التنصيب الكلاسيكي(الوكالة الوطنية للتشغيل) : 200000 منصب شغل/السنة.

- جهاز المساعدة على الإدماج المهني :300000 منصب شغل/السنة.

- أجهزة إحداث النشاطات(الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة): 100000 منصب شغل/السنة.

و منه فإنه خلال الفترة (2010-2014) ، يجب استحداث 600000 منصب شغل سنويا لتخفيض نسبة البطالة إلى أقل من 10 % آفاق .2014[1]

ثانيا: تطور التشغيل من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)

1-1-تطور التشغيل من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

لقد سجلت هذه الفترة استحداث قرابة 03 ملايين منصب شغل، إلا أن الشيء الذي يمكن ملاحظته خاصة خلال هذه الفترة أن مناصب الشغل ترتبط ارتباطا وثيقا بالنفقات العمومية وسيما برنامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وأجهزة تشغيل الشباب، ولا يزال تدخل الدولة في مكافحة البطالة بواسطة السياسات البديلة

[1] عبد الرحمان التومي ، سعيدة تلخوخ، **مرجع سابق ذكره**،ص:6-7.

للشغل يحتل مكانة هامة في إنشاء مناصب العمل، ومع ذلك فإن عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها إلى غاية عام 2004 مرتفع حيث سجلت الفترة 2001-2004 إنشاء حوالي 1.147.816 منصب شغل من طرف هذه الأجهزة، إذ نلاحظ أنه خلال هذه الفترة ساهمت أجهزة الشغل بإنشاء حوالي 1.641.216منصب شغل بنسبة54,7%،

هذه النسبة تؤكد لنا مدى اهتمام واعتماد الدولة على سياسة أجهزة الشغل في معالجة مشكلة البطالة والتي تراجعت بالفعل في حدود 17,7%عام2004 بعدما كانت تمثل29% سنة 2000.[1]

الجدول رقم(03-05): نسب التشغيل و البطالة خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

السنة	2001	2003	2004
نسبة النشاط (%)	41	39.8	42.1
نسبة التشغيل(%)	29.8	30.4	34.7
توزيعهم حسب قطاع النشاط			
الفلاحة(%)	21.06	21.13	20.74
الصناعة(%)	13.82	12.03	13.60
البناء والأشغال العمومية(%)	10.44	11.97	12.41
التجارة والخدمات التجارية(%)	54.68	54.87	53.25
نسبة البطالة (%)	27.3	23.7	17.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن نسبة البطالة في تناقص مستمر من سنة 2001 إلى سنة 2004، وقد عرفت سنة 2004 أكبر زيادة في نسب التشغيل لهذه الفترة التي عرفت تطورا منتظما، حيث انتقلت من 29.8 % سنة 2001 إلى 34.7 % سنة 2004.

كما يلاحظ أيضا أن أكبر نسب استحداث مناصب الشغل كانت في قطاع التجارة والخدمات التجارية ، ثم يليه قطاع الفلاحة، وكلا القطاعين يمتازان بمناصب عمل غالبيتها مؤقتة، مما يجعل بعض هذه المناصب معرضة للزوال في حالة توقف تمويل هذين القطاعين أو عدم ملائمة الظروف الطبيعية والمناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، أما نسبة مشاركة بقية القطاعات في استحداث مناصب شغل فإنها تبقى ضعيفة خاصة القطاع الصناعي الذي لم يتجاوب بالشكل الكافي مع البرنامج بالنظر إلى الأزمة التي

[1] سعودي عبد الصمد، مداخلة بعنوان "**أثر أسعار البترول في تمويل الإنفاق الحكومي لبرامج النمو الاقتصادي وانعكاساتها على سوق التشغيل في الجزائر(2001-2014)**"،ملتقى سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة ، يوم 11-12 نوفمبر2014، ص: 18.

يعاني منها، خصوصا القطاع الصناعي العمومي، وهذا ما يدل على أن زيادة الطلب الكلي عن طريق هذا البرنامج من خلال النفقات العامة لم تؤدي إلى زيادة الطلب على الصناعة المحلية، وإنما وجه تأثير الارتفاع في الطلب الكلي إلى الخارج.

الجدول رقم (03–06) :مناصب الشغل المستحدثة عن طريق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001–2003)

القطاعات	عدد مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة و الصيد البحري	273976
السكن و العمران	83805
التربية ، التكوين المهني، التعليم العالي و البحث العليم	64661
الري	48166
أشغال عمومية	36033
مساعدات و حماية اجتماعية	34197
منشآت إدارية	19381
منشآت شبابية و ثقافية	17331
طاقة	11250
صحة	11028
اتصالات	10253
بيئة	5182
صناعة	2119
نقل	1744
دراسات ميدانية	408
المجموع	619534

المصدر: ضيف أحمد، **انعكاسات سياسة الإنفاق العام على النمو و التشغيل في الجزائر 1994–2004**، رسالة ماجستير،(غير منشورة) جامعة الجزائر ،ص: 177.

يظهر جليا من خلال الجدول أعلاه أن لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي آثار واضحة على التشغيل ،كما أن أكثر مناصب الشغل المستحدثة كانت في قطاع الفلاحة و الصيد البحري ، ثم يليه قطاع السكن و العمران ؛ حيث أن عدد المناصب المستحدثة خلال الفترة (2001–2004) بلغ 728666 منصبا منها 457500 دائم ، و هذا ما تعزز نتيجة للآثار الإيجابية الناتجة عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000، حيث مكن من توفير 163500 منصب شغل سنة 2002 (و ذلك حسب تقارير وزارة الفلاحة و التنمية الريفية).

ثانيا:تطور التشغيل من خلال برنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009):

جاء هذا البرنامج لاستكمال وتيرة النمو الاقتصادي وتقليص البطالة بإنشاء 2مليون منصب شغل خلال هذه الفترة (2005–2009)، وقد حقق برنامج دعم النمو في مجال التشغيل النتائج الموالية:

- مناصب الشغل المستحدثة تقدر: 5031.692 منصب وهي تفوق عدد مناصب المتوقع استحداثها من البرنامج،
- انقسمت مناصب الشغل التي تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والمؤسسات حيث قدرة ب:3.966.374 منصب
- شغل بنسبة 70%، أما القسم الثاني كان من خلال برامج الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة ب: 1.865.318 منصب عمل أي بنسبة 30% .وهذا ما ساهم في التخفيف من نسب البطالة من 17,7% سنة 2004 إلى 10,2 % سنة 2009.[1]

الجدول رقم (03–07) : نسب التشغيل و البطالة خلال فترة برنامج دعم النمو (2005–2009)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة النشاط(%)	41.0	42.5	40.9	41.7	41.4
نسبة التشغيل(%)	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2
توزيعهم حسب قطاع النشاط					
الفلاحة(%)	17.16	18.15	13.62	13.69	13.11
الصناعة(%)	13.16	14.25	11.96	12.48	12.61
البناء والأشغال العمومية(%)	15.07	14.18	17.73	17.22	18.14

[1] سعودي عبد الصمد، **مرجع سابق ذكره**، ص:18.

التجارة والخدمات التجارية(%)	54.61	53.42	56.69	56.61	56.14
نسبة البطالة(%)	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب التشغيل في الفترة (2005 – 2009) في تزايد مستمر، حيث بلغت نسبة الزيادة الكلية 2.5%، ونجم عن ذلك انخفاض نسبة البطالة التي استقرت في حدود 10.2% سنة 2009،بعدما كانت نسبتها 15.3 سنة 2005.

كما نستخلص أن قطاع التجارة والخدمات التجارية حقق أعلى نسب نمو العمالة المشتغلة ، عكس قطاع الفلاحة الذي تضرر بفعل الظروف المناخية، كما شهد قطاع الصناعة نفس الوضعية بسبب ضعف أدائه وعدم استفادته من الفرص التي توفرها السوق المحلية، حيث أثر هذا البرنامج على مستوى التشغيل من خلال زيادة نسبة العمالة المشتغلة ككل.

الجدول رقم (03–08): مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005–2009)

التعيين	**مناصب الشغل المستحدثة** للفترة (2005-2009)
أ–مناصب الشغل التي استحدثتها الادارات العمومية و المؤسسات.	3166374
1–مناصب الشغل التي استحدثتها المؤسسات العمومية.	571797
2–مناصب الشغل المستحدثة لدى الوظيف العمومي.	675947
3–مناصب الشغل المستحدثة في اطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي.	66510
4–مناصب الشغل المستحدثة في اطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك.	155110
5–مناصب الشغل المستحدثة في اطار عقود ما قبل التشغيل.	225353
6–ترتيب المساعدة على الاندماج المهني.	441914
7– مناصب الشغل المستحدثة في اطار القرض المصغر.	428613
ب–مناصب الشغل الدائمة سنويا المستحدثة في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة المكثفة.	1865318
المجموع أ + ب	5031692

Source: Services Du Premier ministre, Annexe A La Declaration De Politique Generale, 16 octobre 2010,P86.

من خلال ملاحظة البيانات الواردة في الجدول أعلاه فإننا نستخلص النتائج التالية:

– تحقق الالتزام الرئاسي المتعلق بتوفير مليوني منصب شغل ،حيث تم استحداث 5031692 منصب شغل خلال الفترة (2005–2009) .

– مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة تطبيق البرنامج (2005–2009) تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والورشات التي تستخدم اليد العاملة الكثيفة ، بالإضافة إلى برنامج عقود ما قبل التشغيل و الإدماج المهني

ثالثا: تطور التشغيل من خلال برنامج توطيد النمو (2010-2014)

ولإكمال مساعي برامج الفترتين السابقتين خصصت الجزائر مبلغ 11534 مليار دج لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 الذي عرف ببرنامج الخماسي الثاني ، وبالتالي أصبح الغلاف الإجمالي لبرامج الفترة 2001-2014 يقدر ب 21214 مليار دج الأمر الذي سيؤدي إلى خلق مناصب إضافية للشغل أو على الأقل المحافظة على المعدلات المتواجدة للبطالة وهو ما حصل فعلا في هذه الفترة 2010-2014 [1]والجدول رقم (03-09) يبين نسب التشغيل ومعدل البطالة في الجزائر للفترة 2010-2012.

الجدول رقم(03-09): نسب التشغيل و البطالة خلال فترة البرنامج الخماسي (2010-2014)

السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة النشاط(%)	41.7	40.0	42.0	43.2
نسبة التشغيل(%)	37.6	36.0	37.4	39.0
توزيعهم حسب قطاع النشاط				
الفلاحة(%)	11.67	10.77	09.0	10.6
الصناعة(%)	13.73	14.24	13.1	13.0
البناء والأشغال العمومية(%)	19.37	16.62	16.6	16.6
التجارة والخدمات التجارية(%)	55.23	58.37	61.6	59.8
نسبة البطالة(%)	10.0	10.0	11	9.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب التشغيل في الفترة(2010-2014)، في تزايد مستمر، حيث بلغت نسبة الزيادة الكلية 1.4%، ونجم عن ذلك انخفاض بسيط لنسبة البطالة حيث قدرت ب 9.8 سنة 2013، بعدما كانت النسبة تقدر ب 11% سنة 2012.

[1] سعودي عبد الصمد، **مرجع سابق ذكره**،ص:19.

المبحث الثاني:دور السياسة الجبائية في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر للفترة 2000-2016

السياسة الجبائية هي احد وسائل السياسة المالية، والدول تسطر سياساتها المالية وفقا للسياسة الاقتصادية الكلية المنتهجة، والمشرع الجزائري عدل وكيف سياسته الجبائية بما يتواءم مع السياسة الاقتصادية التوسعية التي تبنتها الجزائر منذ دخولها لاقتصاد السوق.

المطلب الأول: التحفيزات الجبائية المنتهجة في الجزائر

1-مفهوم الحوافز الضريبية أو الجبائية:

هي مجموعة الاجرءات والترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم بقيمة نقدية، تمنحها الدولة للمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب لكامل الاستثمارات أو بعضها،[1] كما قد تمنحها لمؤسسات قائمة وهذا ما أجل تحقيق جملة من الأهداف يمكن إدراجها فيما يلي:[2]

- الجانب الاقتصادي:تهدف سياسة التحفيز إلى بعث حركية النشاط الاقتصادي وتنمية الاستثمار، حيث تعمل الحوافز الجبائية على تشجيع تراكم رؤوس الأموال بتخفيض العبئ الضريبي ومن ثم حجم التكاليف، كما تهدف إلى تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج وتخفيض تكلفة الاستثمار ومن ثم إمكانية منافسة السلع الأجنبية والعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات.
- الجانب الاجتماعي:أما في هذا الجانب فهي تهدف إلى تشجيع المشاريع التي توفر مناصب الشغل وبالتالي تساهم في امتصاص البطالة، كما تساهم في تحقيق التوازن الجهوي من خلال توجيه الاستثمارات نحو المناطق المحرومة والأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية.

2-التحفيزات الجبائية في الجزائر:

[1] معيفي لعزيز، **دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوجيهه في قانون الاستثمار الجزائري** المجلة الاكادمية للبحث القانوني، عدد 02/2011، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، ص: 53.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص: 57.

لقد استفادت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من جملة التحفيزات الجبائية التي أقرها المشرع الجزائري قصد تسهيل القيام بمختلف أنشتها الاقتصادية، وتمكينها من دخول عالم الأعمال بخطى واثقة وقد استفادت العديد من المؤسسات من هذه التحفيزات بغض النظر عن نوعها أو أهدافها أو القطاع المنتمية إليه، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

2-1- التحفيزات الجبائية لفائدة المؤسسات:

تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة والمنتجة في ولايات الجنوب والهضاب العليا والمستفيدة من الصندوق الخاص لتنمية الجنوب الكبير والصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، من تخفيض في مبلغ الضريبة على أرباح الشركات المستحقة على أنشطتها المتعلقة بإنتاج المواد والخدمات المقدمة على مستوى هذه الولايات، ويقدر هذا التخفيض ب 15% لفائدة ولايات الهضاب العليا، 20% لفائدة ولايات الجنوب، وللإشارة فإنه تستثنى المؤسسات العاملة في مجال المحروقات من هذا الأجراء.

- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في إليزي وأدرار وتمنراست لمدة خمس سنوات، إضافة إلى تقليص النسبة العادية للضريبة على أرباح الشركات من 25% إلى 19% بالنسبة لبعض النشطات الإنتاجية والسياحية.
- تستفيد من تخفيض في الضريبة على أرباح الشركات تبعا للحالة، المؤسسات التي تنشئ وتحافظ على المناصب عمل جديدة، يحدد هذا التخفيض في الضريبة بنسبة 50% من مبلغ الأجور المدفوعة بعنوان مناصب الشغل المنشأة والمحافظ عليها، وفي حدود 5% من الربح الخاضع للضريبة دون أن يفوق هذا التخفيض مبلغ مليون دينار 1000000 دج بالنسبة للسنة المالية الجبائية، ويطبق هذا التخفيض لمدة أربع سنوات.
- تمدد فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات من ثلاث إلى خمس سنوات، لفائدة المؤسسات التي تستحدث أكثر من مئة منصب شغل عند انطلاق النشاط
- يطبق على الأرباح المعاد استثمارها تخفيض بنسبة 30% فيما يخص تحديد الدخل الواجب إدراجه في أسس الضريبة على الدخل الإجمالي.[1]

2-2-التحفيزات الضريبية لتشجيع الاستثمار:

تنقسم التحفيزات الممنوحة للمستثمرين حسب المراحل إلى:[1]

[1] فريد كورتل، دموش وسيلة، مداخلة بعنوان "**التحفيزات الجبائية كآلية لترقية التشغيل في الجزائر**"، جامعة سطيف1، جامعة سكيكدة، ص ص: 7-8.

أ-التحفيزات الممنوحة للمستثمرين في مراحل الأولى لانجاز المشروع:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة من المزايا والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا المستوردة المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حق الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

أ-الامتيازات الجبائية في مرحلة بعد الاستغلال:

- الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي عن الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- منح تحفيزات ومزايا إضافية من شأنها تسهيل وتحسين الاستثمار كتأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

3-التحفيزات الجبائية الممنوحة من قبل الوكالات الدعم:

أولا: التحفيزات الجبائية الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)

وتتمثل التحفيزات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) فيما يلي:[2]

-إعفاء من TVA في اقتناء العتاد

-التخفيض من نسبة الرسوم الجمركية في اقتناء العتاد وذلك بفرص نسبة مخفضة 5%

-إعفاء من IBS-IRG-TAP

[1] **مرجع سابق ذكره** ،ص ص:10-11.

[2] https://www.ansej.org.dz/index.php/fra.

-امتيازات شبه جبائية (اشتراكات لدى في التأمينات الاجتماعية لعمال الأجراء) وذلك بتسديد نسبة مخفضة 17% والأصل أنها 35%

-الإعفاء من الرسم العقاري في حالة نقل الملكية

-في سنة 2014 نفس الامتيازات الممنوحة باستثناء CNS (شبه جبائية)

-سنة 2011 تم تخفيض الفائدة البنكية بنسبة 100%

-تمديد فترة آجال تسديد القرض البنكي وقرض الوكالة إلى 13 سنة

-في سنة 2015 فرضت الضريبة الوحيدة الجزافية

-إعفاء من تسديد ضريبة الوحيدة الجزافية لمدة 10 سنوات مع تسديد الحد الأدنى للضريبة المقدر ب 50%.

ثانيا: التحفيزات الجبائية الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

تنقسم التحفيزات التي تمحنها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) إلى مرحلتين:[1]

أ–مرحلة الانجاز:

-الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار

-إعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار

-إعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني

-الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على أملاك العقارية المبنية والغير مبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية و تطبيق هذه المزايا على مدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح

-تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار.

[1]. http://www.andi.dz/index.php/ar.

_الإعفاء لمدة (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء

-الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.

-التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.

ب- مرحلة الاستغلال:

-إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات(IBS).

-إعفاء من الرسم على النشاط المهني(TAP).

-تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

ثالثا: التحفيزات الجبائية الممنوحة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).

تنقسم المزايا الجبائية التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى مرحلتين:[1]

أ-مرحلة الانجاز:

-إعفاء من الرسم نقل الملكية عن كل المشتريات والمقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني

-إعفاء من جميع التسجيل والعقود متضمنة التأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون

-إعفاء من الرسم على القيمة المضافة للشراء تجهيزات والحصول على خدمات والتي تدخ ل مباشرة في انجاز الاستثمار

_تطبيق معدل مخفض بنسبة 5% من حقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار

ب-مرحلة الاستغلال:

تستفيد الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية المؤهلون للاستفادة من الوكالة من إعفاء كلي لمدة 3 سنوات من (IFU أوIBS أو IRG) وTAP ابتداء من تاريخ الاستغلال وتمتد المدة 6

[1] https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Fr/FR_Accueil.aspx.

سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال عندما تتواجد أنشطتهم في المناطق التي يراد ترقيتها كما يمتد إلى سنتين عندما يتعاهد المستثمرون بتوظيف3 عمال مستخدمين على الأقل لمدة غير محدودة كما تمنح:

تخفيضات للنشطات التي يمارسها الشباب ذوي المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ويكون هذا التخفيض على النحو التالي:

-السنة الأولى من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره 70%

-السنة الثانية من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره 50%

-السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره 25%.

المطلب الثاني: دور الحوافز الجبائية في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر

من خلال هذا المطلب تبرز الدراسة أهمية الحوافز ومدى مساهمتها في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مدى تأثيرها في خلق مناصب شغل

أولا:تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2000–2016

شهدت عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطور ملحوظا وذلك ما يدل على نجاح هيئات الدعم التي تم تشكيلها في خلق العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الجدول رقم(03_09) يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين2001–2016:

السنوات	المؤسسات الخاصة	تطور المؤسسات الخاصة الناشئة%	المؤسسات العمومية	تطور المؤسسات العمومية الناشئة%	النشطات التقليدية	تطور النشاطات التقليدية الناشئة %	عدد المؤسسات الناشئة	تطور المؤسسات%	النسبة %
2001	179893	-	778	-	64677	-	245348	-	12.78
2002	189552	5.37	788	1.29	71523	10.58	261863	6.73	6.72
2003	207949	9.70	788	0	79850	11.64	288587	10.20	10.20
2004	225449	8.41	778	-1.27	86732	8.62	312959	8.46	8.44
2005	245842	9.05	874	12.34	96072	10.77	342788	9.53	9.53
2006	269806	9.75	739	-15.47	106222	10.56	376767	9.91	9.91
2007	293946	8.95	666	-9.88	116347	9.53	410959	9.07	9.07
2008	329013	11.93	626	-6	126887	9.05	519526	26.41	26.41
2009	455398	38.41	591	-5.59	169080	33.25	625069	20.31	9.87
2010	482892	6.04	557	-5.75	135623	-0.19	619072	-0.95	6.38
2011	511856	5.99	572	2.69	148681	9.62	659309	6.50	8.56
2012	550511	7.02	557	-2.62	160764	8.13	711832	7.97	7.96

9.26	9.27	777816	9.28	175676	0	557	9.27	601583	2013
9.54	9.54	852053	10.75	194562	-2.69	542	9.20	656949	2014
9.42	19.01	1014075	19.90	233298	-19.18	438	18.78	780339	2015
-	0.84	1022621	0.83	235242	-10.95	390	0.85	786989	2016

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على نشرة الإحصائيات لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : http://www.taqaway.net/ar/stakeholdersM تاريخ الزيارة2018/05/05

.

ويمكن توضيح بيانات الجدول التالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03_01) تطور المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر (2000_ 2016)

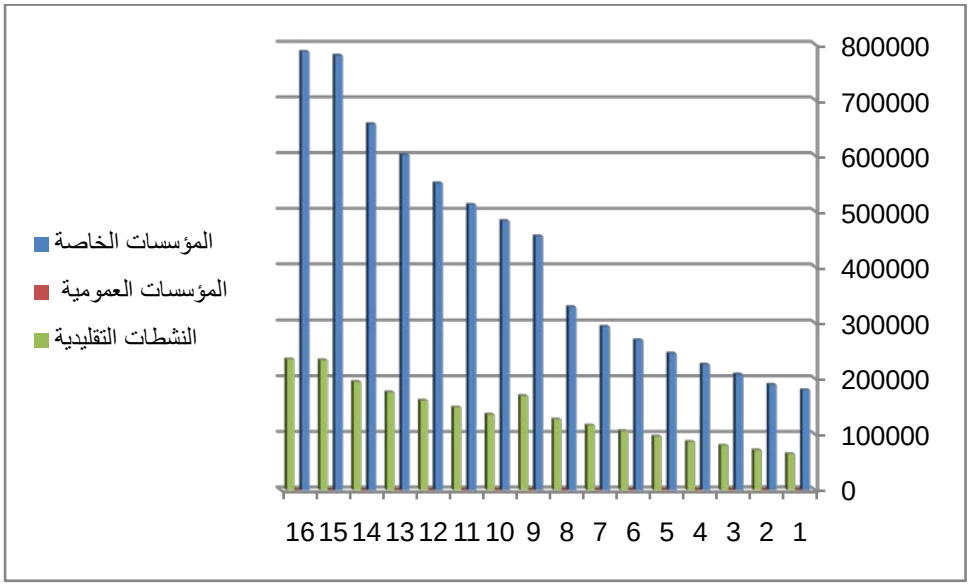

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على بيانات الجدول رقم(03-09).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسات الخاصة هي أكثر المؤسسات تعدادا مقارنة ببقية المؤسسات الأخرى فهي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى ففي سنة 2010 وصل عددهاالى482892 مؤسسة ليرتفع عددها إلى 786989 مؤسسة سنة 2016 وهذا راجع إلى التحفيزات والامتيازات الممنوحة من قبل الدولة وذلك لتشجيع الاستثمار مما يؤدي الزيادة في الطلب على اليد العاملة وبالتالي التأثير على هيكل سوق العمل،وكذلك النشطات التقليدية شهدت ارتفاعا ملحوظا ففي سنة 2006 كان عددها 106222 لترتفع إلى

235242 سنة 2016 وهذا راجع إلى تحسين صيغة القروض والتسهيلات الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGM) للنشاطات التقليدية، والتي تتلاءم مع طبيعة نشاطها.

ثانيا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى التشغيل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في توفير فرص عمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة وما يترتب عليه امتصاص البطالة، وفي أحيان كثيرة تتجاوز المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال، من خلال خلق استثمارات ومشاريع جديدة خاصة وناجحة تعتمد بالدرجة الأولى على إمكانيات الذاتية في مجال التسيير والتنظيم، واسعة في الدول ومع ازدياد معدلات البطالة تلعون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر في القضاء على جانب كبير من البطالة.

الجدول رقم(03_10): يوضح تطور نسبة العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنوات / المؤسسات	2001	2005	2010	2012	2013	2014	2015
مؤسسات خاصة	503541	888829	1577030	1728046	1953636	2110665	2327293
متوسط الإنشاء	3	4	3	3	3	3	3
مؤسسات عامة	74763	76283	48656	48415	48256	46567	43727
متوسط الإنشاء	96	87	87	87	87	86	100
صناعة تقليدية	158758	192744	_	-	-	-	-
متوسط الإنشاء	3	2					
المجموع	737062	1157856	1625686	1776461	2001892	2157232	2371020

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على نشرة الإحصائيات لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

http://www.taqaway.net/ar/stakeholdersM.(**07/05/2018**)

يشير الجدول إلى تزايد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة لأخرى، حيث ارتفع عدد العمال من 737062 عامل سنة 2001 إلى 2371020 عامل سنة 2015،وترجع هذه الزيادة إلى جهود الدولة من اجل النهوض بهذا القطاع،كما يشير الجدول إلى أن القطاع الخاص استحوذ على مناصب الشغل المحدثة بفعل التحفيزات التي منحت للقطاع الخاص ضمن قوانين الاستثمار والقوانين الضريبية وغيرها.

ونلاحظ كذلك أن متوسط الإنشاء للمؤسسات الخاصة ضعيف حيث تتراوح نسبة إنشاء مناصب الشغل ما بين 1و 3 منصب شغل ،وذلك راجع إلى تمركز هذه المؤسسات في القطاعات الخدماتية وبالأخص قطاع النقل، في حين نرى أن المؤسسات العمومية متوسط إنشاءها مرتفع يتراوح ما بين 86 إلى 100 منصب شغل وذلك راجع إلى تمركز هذه المؤسسات في القطاعات الإنتاجية التي تتميز لاستيعابها الكبير لليد العاملة.

خلاصة

بغية التخلص من مشكل البطالة بذلت الجزائر جهود كبيرة، وسطرت العديد من السياسات والآليات وبرامج الإنعاش والدعم المنتهجة، وفي ظل كل هذه الجهود سجل تراجع معدلات البطالة، ما يقودنا للقول بان هذه الآليات و البرامج ما هي سوى مسكنات للمشكلة وليست دواء فيه حل جذري للمشكلة، لذلك تبقى الطريقة الأنجع للقضاء على البطالة هي إحداث تنمية اقتصادية حقيقية وذلك بدفع عجلة الاستثمار، وهذا ما عملت به الجزائر من خلال التحسين في مناخها الاستثماري وإصلاح قانونها الجبائي بحيث أصبح أكثر تحفيزا وجذبا للاستثمار ما ساهم في خلق عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومع كل هذه الإصلاحات والتحسينات تبقى معدلات الاستثمار ومعدلات نجاح المشاريع المنجزة ضعيفة.

ومن خلال الدراسة توصلنا أنه بالرغم من التحفيزات الكبيرة التي قدمتها الدولة للمؤسسات الخاصة بهدف الزيادة في خلق مناصب الشغل، إلا إنها لم تحقق النتيجة المطلوبة، وهذا راجع إلى أن هذه المؤسسات أغلبها تتمركز في قطاع الخدمات(غير منتجة) عوض التمركز في القطاعات الإنتاجية التي تتميز لاستيعابه ا الكبير لليد العاملة.

ومن هنا نقول أن الجزائر واقعيا لا تزال تتخبط في مشكل البطالة وان المعدلات المصرح بها من طرف الدولة لا تعكس الواقع الملموس.

الخاتمة

الخاتمة :

سعت هذه الدراسة الى إبراز دور السياسة المالية في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر وذلك من خلال الاشكالية التالية : ما هو دور أدوات السياسة المالية في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر للفترة الممتدة من 2000 – 2016 , وللوصول إلى الهدف قسمنا هذا البحث الى ثلاث فصول تناولنا من خلال الفصل الأول الإطار النظري للسياسة المالية والبطالة والنظريات المفسرة لها أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه واقع تطور سوق العمل في الجزائر أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه دور برامج الانفاق والتحفيزات الجبائية في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر 2000-2016.

اختبار الفرضيات:

ومن خلال ما تقدم في البحث استطعنا اختبار الفرضيات, ويتضح على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** اثبتت الدراسة صحة الفرضية بفعالية السياسة المالية في معالجه مشكله البطالة، وذلك بزيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب، بحيث يؤدي ذلك الى زيادة الاستثمار الذي بدوره بخلق مناصب شغل جديدة .

- **الفرضية الثانية :** أثبت الدراسة عدم صحة الفرضية ، التي تقول أن البطالة في الجزائر تتركز في فئة الشباب بدون مستوى تعليمي ،و النتيجة التي توصلت اليها الدراسة أن البطالة تتركز في فئة الشباب حاملي الشهادات .

- **الفرضية الثالثة:** اثبتت الدراسة صحة الفرضية نوع السياسة المالية توسعية و ذلك راجع الى زيادة الانفاق الحكومي فترة 2000-2014 نتيجة زيادة الإيرادات العامة وبصفه خاصه الإيرادات النفطية كنتيجة للارتفاع أسعار النفط.

- **الفرضية الرابعة** :اثبتت الدراسة صحة الفرضية، خلال التحليل، وذلك من خلال إتباع الحكومة برامج الانعاش الاقتصادي في خلال الفترة 2000-2016 وذلك من أجل زيادة مناصب شغل عن طريق الزيادة في الإنفاق العام وتخفيض الضرائب التي تهدف الى زيادة الطلب الكلي الفعال وذلك من خلال تنشيط العرض وخلق مناصب شغل.

نتائج البحث:

يمكن عرض أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

-يوجد إختلاف بين المدارس الاقتصادية فالمدرسة الكلاسيكية ترفض تدخل الدولة في نشاط الاقتصادي ويرون أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال وجود حاله بطالة وإن وجدت تكون إختيارية، تنشأ بعدم قبول بمستوى أجر سائد، أما المدرسة الكنزية يرفضون فكره عدم تدخل الدولة وضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويرى أصحاب المدرسة الكينزية أن هنالك إمكانيه في كون الاقتصاد في توازن مع وجود حالة من البطالة، وهذه الأخيرة هي بطالة إجبارية تنشى بسبب وجود قصور في الطلب الكلى الفعال.

-الإختلال في توزيع القوى العاملة المشتغلة حيث نجد أن النسبة الكبيرة من العمالة تتركز في القطاعات الغير الانتاجية.

-إن الهدف من برامج الإنفاق التي تم إطلاقها في الفترة 2001-2014 هو لتدارك التأخر المسجل في جميع القطاعات من أجل نهوض بالاقتصاد.

-ساهمت برامج الإنفاق في تنشيط الطلب الكلي وتحقيق الزيادة في العرض, سمح ذلك في زيادة خلق مناصب شغل وتخفيف من معدلات البطالة.

-ان التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف وكالات الدعم لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان لها أثر في تطور المؤسسات ومنه الزيادة في القدرة الإنتاجية مما أدى ذلك إلى الزيادة في خلق مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة.

-هناك اختلالات في توزيع القوى المشتغلة حيت نجد أن النسبة الأكبر ترتكز في القطاعات الخدمية عوض القطاعات الإنتاجية كالصناعة والفلاحة التي تخلق قيمه مضافة.

-إن آليات المنتهجة من قبل الدولة في تخفيف من البطالة عن طريق آليات الدعم كان لها أثر في تراجع معدلات البطالة ولكن بنسب منخفضة وذلك راجع لإهمالها لقطاعات المنتجة ,و لكن بدأت الدولة مؤخرا بالإهتمام بقطاع الفلاحة والصيد والصناعة.

-من خلال التحليل اثبتت الدراسة ان مشكله البطالة من رغم انخفاض معدلاتها الى مستوياتها الدنيا إلا أنها تبقى مؤجلة وذلك نظرا لعدة أسباب منها:

- انتشار البطالة القنعة في القطاعات الخدمتية وخاصة القطاعات الإدارية

- ارتباط تفعيل سياسات التشغيل بتدخل الدولة عن طريق الانفاق العام هذا الاخير هو مرتبط بزيادة إرادات النفطية

التوصيات :

1-تقليل من اعتماد على مداخيل البترولية لتمويل الانفاق لأن أي تراجع في الأسعار يسجل تعثر في المشاريع ويجب عليها التنويع في المصادر بتحفيز قطاعات الإتاجيه كالصناعة ,والزراعة ,والصناعات الصغيرة والمتوسطة .

2-تشجيع القطاع الخاص لخلق فرص عمل أكبر وذلك من خلال تقديم تحفيزات(تخفيض الضريبية) في القطاعات الإنتاجية بدل القطاعات الخدماتية.

3-ترشيد النمو الديمغرافي باستخدام أساليب التوعية لأهمية تباعد الولادات, مما يسمح ذلك بخلق توازن بين الفئة النشطة ومناصب العمل المقترحة.

4-التقريب أكثر بين عارضي وطالبي العمل, وهذا من خلال تفعيل دور مكاتب تشغيل الشباب ومكاتب البحث عن العمل, وإعطاء الأولوية للاستثمارات ذات الطابع الانتاجي والمشاريع المستثمرة في قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية.

آفاق الدراسة:

يمكننا أن نقول أن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة منا لإبراز أهم الآليات والأدوات المنتهجة لمعالجة مشكلة البطالة, لكن تبقى لها بعض النقائص, كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة, والتعمق في البحث, وفي هذا الصدد يمكن أن نقترح بعض المواضيع التي تبينت لنا من خلال هذا البحث, و أنها يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة والاهتمام نذكر منها ما يلي:

-أثر السياسة المالية في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر دراسة قياسية (1990-2018)

-دور السياسة النقدية في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر دراسة قياسية (2000-2018)

قائمة المراجع

أولا – الكتب

1) أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، دار الثقافة، عمان ، 2007، ص :301 .
2) إسماعيل عبد رحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط 1،دار وائل، عمان، 1999.
3) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مركز السكندرية للكتاب، القاهرة، مصر 2000.
4) حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001 .
5) حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2014 .
6) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الاردن عمان، ط8، 2006.
7) رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن عمان2013.
8) رفاهشهابالحمداني،نظريةالاقتصادالكلي،ط1،داروائللللنشر، 2014،الاردن،عمان.
9) صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي (دراسة المفاهيم والاهداف والاولويات)، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.
10) عادل احمد حشيش، اصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، دون سنة نشر .
11) عبد الرحمان العايب، ناصر دادي عدون، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي لاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.
12) عبد الرحمان يسري، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، ط 1، الدار الجامعية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2004 مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار النشر عمان، الأردن،2004، ص :333 .
13) عمر صخري ،التحليل الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000.
14) غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة (تحليل اسس الاقتصاديات المالية)، دار وائل للنشر، ط3، عمان، 2003.

15) قدي عبد المجيد، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقيمية)، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006 .

16) كاظم جاسم العيساوي، محمود الوادي، الاقتصاد الكلي، ط،1دار المستقبل، عمان، 2000، ص :130 .

17) محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003 .

18) محمد فوزي ابو السعود، مقدمة الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.

19) محمد فوزي ابو السعود، مقدمة الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 .

20) محمد نجاة الله صديقي، تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (المالية العامة)، ط1، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2007

21) محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد كلي، ط 3،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013

22) مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2009، ص :234 .

23) نزار سعد الدين العيس، وإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1،دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

24) نعمة الله نجيب ابراهيم، اسس علم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، مصر، 2000

25) يونس احمد البطريق، المرسي سيد حجازي، نظم الضريبية، الدار الجامعة، مصر، 2004.

ثانيا–الاطروحات والمذكرات الجامعية

1) حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994 ، رسالة ماجستير (غيرمنشورة)،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،2007.

2) درواسي مسعود،السياسةالماليةودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي،حالةالجزائر 1990–2004،أطروحة الدكتور اهفي العلوم الاقتصادية، 2005 /2006.

3) رابح بلعباس،إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (1966–2010)، أطروحة لنيل شهادة الدكتور اهفي الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، 2011–2012.

4) ضيف احمد،اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، 1989 – 2012، اطروحة دكتورة (غيرمنشورة)، 2015.

5) نذير ياسين، اثر السياسة الماليةوالنقدية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة(1970-2010)، رسالة ماجستير (غيرمنشورة)، جامعةالجزائر03، 2012.

6) يحيات مليكة،إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)،أطروحة دكتوراه (غيرمنشورة) ،جامعة الجزائر،2007.

ثالثا–الدوريات والمجلات

1) دادن عبد الغني، بنطحين محمدعبدالرحمان، دراسةقياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة1970 - 2008، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

2) معيفيل عزيز، دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الاجنبي وتوجيهه في قانون الاستثمار الجزائري، المجلة الاكادمية للبحث القانوني، عدد 02/2011، جامعة عبدالرحمن ميرة، بجاية.

رابعا – المراسيم والقوانين

1) المادة 03,02، الجريدةالرسميةالجزائرية، العدد 06، الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004.

2) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد34، الصادربتاريخ 01 جوان 1994.

خامسا – الملتقيات والندوات

1) أحمد طرطار، صورية مساني، دور الجابية البترولية في تمويل برامج الاستثمارات العمومية للفترة مابين 2010-2014، بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل ، ملتقى تقييم آثار الاستثمارات العامة ونعكاساتها على التشغيل والاستثمارات والنمو الاقتصادي 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعةسطيف1، 2013/03/11.

2) بندعاسزهير، كتافشافية ، " سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوطالت ضخمية (حالةالجزائر) ملتقى تقييم آثار الاسستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2004 ، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2013/03/11.

3) خباية عبدالله،خباية صهيب،مداخلة بعنوان "الإستراتجية التوقيفية بين التنمية المستدامة والبطالة "،ملتقى دولي " إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة،المسيلة، 15-16،نوفمبر.

4) سعودي عبد الصمد ،أثر أسعار البترول في تمويل الانفاق الحكومي لبرامج النمو الاقتصادي وانعكاساتها على سوق التشغيل في الجزائر(2001-2014) ،ملتقى سياسات التشغيل في اطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة ، يوم 11-12 نوفمبر2014.

5) عبدالرحمان تومي ، سعيدة تلخوخ،أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، مداخلة انعكاسات برامج التمية في الجزائر على نمو العمالة (2001-2014)، جامعة محمد بوقرة بومرداس.

6) فريدكورتل، دموشو سيلة، التحفيزات الجبائية كآلية لترقية التشغيل في الجزائر ، جامعةسطيف1، جامعةسكيكدة.

7) مسعودي زكريا، "سياسة التشغيل وفغالية برامج الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ 2001"، ملتقى تقييم آثار الاستثمارت العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعةسطيف1، 2013/03/11 .

8) وهابي كلثوم ، تيشات سلوى، عقود ما قبل التشغيل كإجراء مؤقت للحد من البطالة،سياسات التشغيل في إيطار مجال التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014،كلية العلوم الاقتصادية ،وعلوم التسيير، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة ،يوم 11-12 نوفمبر2014.

سادسا– المواقع الالكترونية

1) **Bilan mensuel et donnèes statistiques،donnèes statistiques mensuelles Nationales et Règionales،Ministère du travail،de l'emploi et de la sècuritè sociale،caisse Nationale d'Assurance chomage (CNAC**
2) **http://www.ons. dz.**
3) **http://www.premier–ministre.gov.dz//arabe/media/PDF/texteEssentiels/progBilan/progcroissance.pdf**
4) **http://www.premier–ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.**
5) **Philip. A. Klein،the ManagementofMarket،OrientedEconmics A comparative Perspective Wadswor the Publishingcompany،Belmont،California،1973**
6) **Services Du Premier ministre, Annexe A La Declaration De Politique Generale, 16 octobre 2010**

المراجع بالغة الاجنبية

1) International Labour Organization WORLD LABOUR1995
2) Philip. A. Klein،the Managementof Market،Oriented Econmics A comparative Perspective Wadswor the Publishing company،Belmont،California،1973